جامعة آل البيت

كلية إدارة المال والأعمال

تخصص اقتصاد المال والأعمال

الاستثمار في التعليم و أثره على النمو الاقتصادي في الأردن

للفترة (2000-2013)

Investment in Education and it is Impact on Economic Growth in Jordan

for the period from 2000 to 2013

إعداد

محمد ذنون عيدان علي

إشراف

الدكتور حسين علي الزيود

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

2015/2014

تفويض

أنا **محمد ذنون عيدان علي** أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:..........................

التاريخ:٢٢/ ٧/ 2015م

إقرار و التزام بقوانين و أنظمة وتعليمات جامعة آل البيت

أنا الطالب: محمد ذنون عيدان علي **الرقم الجامعي: 1320507010**

التخصص: اقتصاد المال والأعمال **الكلية: إدارة المال والأعمال**

اعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

الاستثمار في التعليم و أثره على النمو الاقتصادي في الأردن

للفترة (2000-2013)

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل و الإطاريح العلمية. كما إنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيسا على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت، بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها، دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:........................ التاريخ: 27/7/2015م

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة : (الاستثمار في التعليم و أثره على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة 2000-2013)

وأوصي بإجازتها بتاريخ: ٢٢/ ٧ /2015م

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
د . حسين علي الزيود	(مشرفاً ورئيساً)	
أ.د . إبراهيم محمد البطاينة	(عضواً)	
د . تركي مجحم الفواز	(عضواً)	
د . عماد رفيق البركات	(عضواً خارجياً)	

الإهـــداء

اهدي هذا العمل الى من لا يمكن للكلمات ان توفي حقهم:

الى من حملتني وهنا على وهن وشقت وتعبت في تربيتي وتعليمي، وأعانتني بدعواتها،

الوالدة الحبيبة....

الـى مـن أحمـل اسـمه بكـل افتخـار ، إلـى الـذي لطالمـا تمنـى لـي الافضـل ، ولطالمـا فـرح لفرحي ،

الوالد الكريم.......

الـى التـي هـي سـبب فـي تحقيـق حلمـي فـي اكمـال دراسـتي ، و سـعت لـذلك بكـل مـا اوتيـت مـن سبيل،

خالتي الطيبة.......

الـــى اختـــي الغاليـــة وإخـــوتي الأعـــزاء علـــى قلبـــي ســـندي و عضـــدي فـــي الـــدنيا، **حمـــاكم الله**..........

الى **زوجتي** رفيقتي في الغربه و **ابنتي** الغالية.....

شكر و تقدير

اتقدم بالشكر الجزل الى استاذي الدكتور **حسين علي الزيود،** على قبوله الاشراف على هذه الدراسة ، وعلى توجيهاته ونصائحه المستمرة لإتمام هذا العمل المتواضع.

كما اتقدم بالشكر لكل من اساتذة قسم الاقتصاد الاستاذ الدكتور **ابراهيم محمد البطاينة** رئيس قسم الاقتصاد والدكتور **تركي مجحم الفواز** معاون العميد على بذلهم الجهد في تدريسنا المواد المقررة في البرنامج وإشرافهما على المناقشة.

كما امتن كثيرا للدكتور **عماد رفيق البركات** على مشاركته اللجنة المناقشة لهذا البحث.

واشكر كل من قدم لي يد العون من زملاء وأصدقاء و موظفين في وزارة التعليم العالي ودائرة الموازنة العامة و المدراء الماليين في الجامعات الخاصة على تزويدي بما يتطلب من معلومات لانجاز هذا العمل.

كما لا انسى الطلبة محل الدراسة في جامعة ال البيت على مستوى قسم اقتصاديات المال والأعمال ممن شاركوني اسعد الايام على مقاعد الدراسة.

وشكرا لكل من ساعدني وساندني ولو بكلمة طيبة

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

الاستثمار في التعليم و أثره على النمو الاقتصادي في الاردن

للفترة 2000 - 2013

إعداد الطالب

محمد ذنون عيدان علي

المشرف

الدكتور حسين علي الزيود

ملخص

هدفت الدراسة الى قياس اثر الاستثمار في التعليم العالي المتمثل بالإنفاق على التعليم والتوسع في اعداد الطلبة للتعليم العالي (بكالوريوس ، دبلوم عالي ، ماجستير ، دكتوراه) على المؤشرات الرئيسية للنمو الاقتصادي المتمثل بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وإنتاجية العامل والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الاردن خلال فترة الدراسة (2000-2013).

وللتعرف على مدى تأثير الاستثمار في التعليم العالي على النمو ألاقتصادي ، استخدمت هذه الدراسة التحليل الوصفي والتحليل الكمي للنموذج الاقتصادي المشتق من دالة (كوب-دوجلاس) التي تربط بين الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وانتاجية العامل كمتغيرات تابعة مع المتغيرات المستقلة التي تشمل كلاً من الانفاق على التعليم العالي و أعداد الطلبة الملتحقين في التعليم العالي.

وتوصلت الدراسة من خلال نتائج الانحدار لقياس أثر الانفاق على التعليم العالي انه يوجد اثر ذو دلالة احصائية للإنفاق على التعليم العالي على كل من الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكن لا يوجد اثر للإنفاق على التعليم العالي على انتاجية العامل.

كما توصلت الدراسة من خلال نتائج الانحدار الى وجود اثر ذو دلالة احصائية للتوسع في التعليم العالي المتمثل بزيادة اعداد الطلبة على كلا من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ونصيب الفرد من هذا الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، لكن لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية للتوسع على انتاجية العامل.

الفصل الاول

الاطار العام للدراسة

(1-1) المقدمة

يرجع الاهتمام بموضوع اقتصاديات التعليم الى الستينيات من القرن الماضي، فقد بدأ الاقتصاديون يربطون بين الانفاق على التعليم ومعدل النمو الاقتصادي في المجتمع، فأخذت النظرة في المجتمع تتغير. ويعتبر الانفاق على التعليم نوعاً من الاتفاق الاستثماري، حيث يترتب على هذا الانفاق زيادة مهارات وقدرات الأفراد وبالتالي ارتفاع مستوى الانتاج الوطني.

هناك اتفاق عام بين الاقتصاديين على اهمية التعليم بالنسبة الى الاقتصاد الوطني، لما للتعليم من دور في زيادة معدلات النمو والتنمية الاقتصادية، كذلك لما يشكله الانفاق على التعليم من ضغط على ميزانية الدول. وقد قامت ابحاث في الدول الغربية بإبراز إسهامات التعليم في معدلات النمو الاقتصادي، وحساب العائد ألاقتصادي، سواء على مستوى الفرد أو على مستوى المجتمع. ومن بين أهم هذه الابحاث ما قام به الاقتصاديان SHULTZو DENSON كلٌ بمفرده بإثبات أن التعليم يساهم بشكل مباشر في زيادة الدخل الوطني، وذلك عن طريق رفع كفاءة وإنتاجية العنصر البشري. وقد ترتب على ذلك صدور عدد كبير من الدراسات تتعلق بالفائدة الاقتصادية للاستثمار في التعليم، كما ابدى البنك الدولي اهتماماً كبيراً بقضية التعليم، وأثر ذلك في رفع مستوى العنصر البشري في الدول النامية (ابن العارية، 2012).

ويعد النمو الاقتصاد من الاولويات التي تسعى اليها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ذلك لما له من انعكاسات إيجابية على المجتمع بشكل عام من ارتفاع المستوى المعاشي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، ولكي تحقق هذه الدول ذلك الهدف فإنها لابد من استغلال مواردها الاقتصادية المتاحة، سواء المادية منها ام البشرية، وان الاستثمار في احداهما لم يكن كافياً لتحقيق تلك الاهداف. وان الاستثمار في رأس المال البشري لا يقل اهمية عن الاستثمار في رأس المال المادي، بل ان المردود من الاستثمار في راس المال البشري قد يفوق المردود من الاستثمار في رأس المال المادي. ويعد الاستثمار في راس المال البشري في مجال التعليم والتدريب استثماراً منشوداً خاصة في الدول النامية، وذلك لحاجت هذه الدول الملحة لتوفير الكوادر الكافية من القوى البشرية المؤهلة والمدربة لكي تعمل في شتى المجالات الاقتصادية من اجل بلوغ الاهداف التنموية المنشودة. (العضايلة، 2006)

ان الاستثمار في رأس المال البشري ما هو الا زيادة الرصيد المعرفي في المجتمع ومدى القدرة على الاستفادة من رأس المال البشري المتراكم في تحقيق النمو على جميع الاصعدة، فضلا عن زيادة القدرة على الابداع. اذ بدأ تطبيق العلم في العمليات الانتاجية كأحد العناصر الاساسية لها في نهاية القرن التاسع عشر، وفي القرن العشرين تحولت الاستثمارات باتجاه الدراسة والتطوير وزيادة المعرفة لتصبح احد العوامل الضرورية للانتاج . وفي هذا السياق فان الاستثمار تكلفة يتحملها المستثمر على امل تغطيتها وتحقيق عائد صافي في المستقبل، ومدى تحقيقه للاهداف المطلوب تحقيقها للاقتصاد والمجتمع والملقاة على عاتق قطاع التعليم اذ يعمل النظام التعليمي على ربط مخرجاته مع احتياجات ومتطلبات عملية التنمية.

ولقد اكدت الدراسات ان هناك علاقة وثيقة بين التعليم وخاصة التعليم العالي والبحث العلمي والاقتصاد والنواحي الاجتماعية، اذ لم يعد ينظر الى العملية التعليمية على انها خدمة، بل اصبحت استثماراً يهدف الى تحسين مستوى الحياة للافراد، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، واذا كان الاقتصاد هو شريان الحياة للمجتمعات الانسانية المعاصرة فإن التعليم بمختلف انماطه هو مادة هذا الشريان، وذلك لضمان استمرارية الازدهار الاقتصادي.

يرتبط مفهوم الاستثمار بمفهوم التنمية الشاملة، فالتنمية الشاملة عملية ثقافية تهدف الى تحسين نوعية الحياة الانسانية وذلك من خلال تحسين قدرة الفرد في التعامل مع العلم والمعرف وتقنيات العصر، والتنمية بهذا المفهوم تتوقف على التعليم الجيد للإنسان، فالتعليم هو المحور الاساسي للتنمية والنهوض الحضاري، وهو القطار الذي يقود الحياة الانسانية بقوة واقتدار، في خضم هذا الطرح تنظر العديد من دول العالم الى قضايا التعليم بشكل مستمر وتعمل بكامل قواها من اجل الاستثمار في هذا القطاع الذي يرى الكثيرون انه القطاع الضامن لاستمرار عملية البناء والتطوير في اقتصاديات الدول المختلفة.

ان الموارد الطبيعية ورأس المال والعمالة عوامل ليست كافية لتنمية اي اقتصاد في اي دولة ما، اذ ينبغي توافر كم كبير من القدرات البشرية الماهرة لتستغل كوقود في احدى عمليات التنمية الشاملة ومن دون ذلك فان توقعات المستقبل الاقتصادي تبدو كئيبة الى حد ما.

لقد اصبح المعيار الاقتصادي يأتي في مقدمة المعايير التي يقاس في ضوئها تقدم الامم، ولما كان التعليم يعمل على تنمية القوى البشرية بتزويدها بالمهارات والمعارف اللازمة للقيام بعملها المنتج، صارت العملية التعليمية اقتصادية لها كلفتها ومعدلاتها ولها مدخلاتها ومخرجاتها.

(2-1)اهمية الدراسة

ولقد اكدت معظم الدراسات ان هناك اثر ذو دلال احصائية بين التعليم وخاصة التعليم العالي والبحث العلمي ونواحي الاقتصاد كافة، اذ لم يعد ينظر الى العملية التعليمية على انها خدمة، بل اصبحت استثماراً يهدف الى تحسين مستوى الحياة للأفراد، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، ان لموضوع الاستثمار في التعليم اهمية كبرى من خلال رفده المؤسسات العامة بالقوة البشرية المدربة من جهة وتحسين الوضع المعاشي للأفراد من جهة اخرى ويعود ذلك بالزيادة على اناتج المحلي الاجمالي، واذا كان الاقتصاد هو شريان الحياة للمجتمعات الانسانية المعاصرة فإن التعليم بمختلف انماطه هو مادة هذا الشريان، وذلك لضمان استمرارية الازدهار الاقتصادي وتأتي هذه الاهمية من حيث الاتي:-

- **الاهمية العلمية:-**

تنبع الاهمية العلمية للدراسة من خلال تقديم طرح نظري عن اثر الاستثمار في راس المال البشري على مكونات الاقتصاد الكلي وخاصة الناتج المحلي الاجمالي في المملكة الاردنية الهاشمية وتعد اضافة علمية لما كتب في هذا المجال.

- **الاهمية العملية:-**

تكمن اهمية هذه الدراسة في انها تتناول موضوع بالغ الاهمية وهو الاستثمار في التعليم واثره على النمو الاقتصادي في المملكة الاردنية الهاشمية ومن خلال ما سيتم التوصل اليه من نتائج وتوصيات تفيد المسؤولين باتخاذ القرارات.

(3-1) مشكلة الدراسة:

نظراً لقلة الموارد الاقتصادية الطبيعية في الاردن فقد اهتم الاردن اهتماماً كبيراً بموارده البشرية لما لها اثر في النمو الاقتصادي، و تكمن مشكلة الدراسة بالإجابة على العديد من التساؤلات المطروحة على الساحة الاقتصادية الاردنية وأهمها :-

- هل يؤثر الاستثمار في التعليم العالي على النمو الاقتصادي في الاردن
- هل يؤثر التوسع في اعداد طلبة الدراسات العليا على مؤشرات النمو الاقتصادي
- هل يؤثر الانفاق على التعليم العالي على مؤشرات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

- هل يؤثر الانفاق على التعليم العالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
- هل يؤثر التوسع في اعداد طلبة الدراسات العليا على انتاجية القوى العاملة المتعلمة تعليما عاليا.
- هل يؤثر الانفاق على التعليم العالي على انتاجية القوى العاملة المتعلمة تعليما عاليا

(1-4)هدف الدراسة

تهدف الدراسة الى :

- التعرف على الاطار العام للاستثمار في التعليم العالي ومن ثم تطور الاستثمار في التعليم في الاردن خلال فترة الدراسة.
- التعرف على الاطار العام للنمو الاقتصادي و استعراض النظريات الخاصة به، والتعرف على مؤشرات النمو الاقتصادي في الاردن خلال فترة الدراسة
- تحليل وقياس اثر الاستثمار في التعليم العالي على النمو الاقتصادي في الاردن خلال فترة الدراسة

(1-5) فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية:

اولاً : لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية للإنفاق على التعليم العالي على مؤشرات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة وتنبثق من هذه الفرضية ثلاث فرضيات هي :

- لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية للإنفاق على التعليم العالي على الناتج المحلي الاجمالي
- لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية للإنفاق على التعليم العالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.
- لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية للإنفاق على التعليم العالي على انتاجية القوى العاملة المتعلمة تعليماً عالياً

ثانياً : لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية للتوسع في اعداد طلبة التعليم العالي على مؤشرات النمو الاقتصادي وتنبثق من هذه الفرضية ثلاث فرضيات هي:

- لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية للتوسع في اعداد طلبة التعليم العالي على الناتج المحلي الاجمالي.
- لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية للتوسع في اعداد طلبة التعليم العالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.
- لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية للتوسع في اعداد طلبة التعليم العالي على انتاجية القوى العاملة المتعلمة تعليما عالياً

(6-1) حدود الدراسة

- الحدود الزمنية للدراسة

تم تحديد فترة الدراسة في اطار بيان اثر الاستثمار في التعليم العالي على النمو الاقتصادي الاردني للفترة 2000-2013.

- الحدود المكانية للدراسة

شملت الدراسة مراحل التعليم العالي في الاردن للجامعات الرسمية والجامعات الخاصة، وتم الحصول على البيانات المالية الخاصة بالجامعات الرسمية من دائرة الموازنة العامة، اما في ما يخص الجامعات الخاصة فقد تم زيارة الجامعات بنسبة 90% من العدد الكلي للجامعات وتم الحصول على البيانات المالية بنسبة 60% وذلك لامتناع بعض الجامعات عن اعطاء اي بيانات مالية عن الجامعة.

(7-1) متغيرات الدراسة

- تتمثل متغيرات الدراسة بما يلي:

المتغيرات المستقلة: المتمثلة بالإنفاق على التعليم العالي والتوسع في أعداد الطلبة**:**

أ - S.E : **الانفاق على التعليم العالي** Spending on higher Education : يمثل حجم الانفاق على التعليم العالي بشقيه العام والخاص.

ب – E.S : **التوسع في التعليم العالي** Expansion in the number of Students = متغيرات المخزون التعليمي يقاس بواسطة أعداد الطلبة المسجلين في مراحل التعليم العالي (بكالوريوس ، دبلوم عالي ، ماجستير ، دكتوراه) للتعويض عن المتغيرات المعبرة بشكل مباشر

عن حجم الاستثمار في التعليم العالي مع الاخذ في عين الاعتبار فترة سماح زمني في المتوسط تسمح للطلبة المسجلين في التعليم العالي اكمال دراستهم ودخولهم ضمن القوى العاملة وتأثيرهم على النمو الاقتصادي.

المتغيرات التابعة (مؤشرات النمو الاقتصادي(Y)) المتمثلة بالناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و إنتاجية القوى العاملة **:**

أ – الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي **=** GDP.

ب – نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي Per Individual from GDP= (PER) وهو حصل قسمة الناتج المحلي الحقيقي(GDP) مقسوم على عدد السكان المقيمين (P).

ج – انتاجية العامل = (PROD) وهو حاصل قسمة الناتج المحلي الحقيقي(GDP) مقسوماً على عدد الافراد المشتغلين

$$PROD = \frac{GDP}{PER}$$

(8-1) بيانات الدراسة:

لقد شملت بيانات هذه الدراسة على كل من الإنفاق على التعليم العالي ، عدد الطلبة الناتج المحلي الاجمالي ، نصيب الفرد من الناتج المحلي ، إنتاجية القوى العاملة ، ، خلال الفترة(2000-2013) بحيث تم أخذ اللوغاريتم لكل متغير من متغيرات الدراسة.

(9-1)مصادر جمع المعلومات:

تم الرجوع في جمع البيانات إلى المصادر التالي:

- المصادر الثانوية: التي تتعلق بتغطية الإطار النظري للدراسة، والتي تم جمعها من الكتب والدوريات والمجلات العلمية المحكمة والرسائل الجامعية والدراسات السابقة المتعلق بموضوع الدراسة.
- المصادر الأولية: والمتعلقة بالبيانات والتي تم الحصول عليها من نشرات البنك المركزي ودائرة الإحصاءات العامة ووزارة المالية- دائرة الاحصاءات العامة و وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات الخاصة و وزارة العمل.

(10-1)منهجية الدراسة:

تعتمد منهجية هذه الدراسة على المنهجين الاحصائي الوصفي والقياسي في عرض البيانات وتحليلها وتقييمها وتفسيرها، وتم اعداد جداول لعرض البيانات الاحصائية التي تعكس تطور حجم المتغيرات و معدلات النمو فيها.

(11-1) هيكل الدراسة:

من خلال اعتماد هيكل الدراسة بالشكل التالي:

1- الاطار النظري للاستثمار في رأس المال البشري وواقع الاستثمار البشري في الاردن.
2- الاطار النظري للنمو الاقتصادي وواقع النمو في الاردن.
3- العلاقة بين الاستثمار والنمو الاقتصادي في الاردن للفترة (2000-2013)
4- الجانب التحليلي لقياس اثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الاردن خلال الفترة (2000-2013).

(12-1) ما يميز الدراسة:

تميزة هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كونها ركزت على جانبي الانفاق والتوسع في التعليم العالي بجانبيه الخاص والعام والدور الذي يلعبانه في النمو الاقتصادي. حيث ركزت جميع الدراسات على الانفاق على التعليم بشكل عام وفي جميع المراحل غير ان هذه الدراسة قامت بدراسة الانفاق والتوسع في مراحل التعليم العالي فقط وبيان اثره على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2013).

(13-1) الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات تطرقت الى الاستثمار البشري ومنها :

الدراسات العربية

1- دراسة(المالكي و بن عبيد،2003) " **العائد الاقتصادي للاستثمار في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية** " ، هدفت الدراسة الى قياس معدل العائد الاقتصادي للاستثمار في التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية للفترة 1994-1997، مستخدمة الدراسة أسلوب معدل العائد الداخلي(IRR) . وتوصلت الدراسة الى ان معدل العائد على المستوى الفردي هو (6,67%) ومعدل العائد على المستوى الاجتماعي هو (2,77 %)، وتشير هذه النتائج الى ان هناك جدوى اقتصادية من الاستثمار في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية على المستوى الفردي في حالة أن يلتحق الخريج بالقطاع العام، في حين لم تظهر نتائج القياس جدوى اقتصادية من الاستثمار في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية على المستوى الاجتماعي نظرا للتكاليف الباهظة التي تتحملها الدولة في سبيل تقديم الخدمة، واحتمال وجود هدر اقتصادي في الانفاق على التعليم العالي.

2- دراسة العضايلة(2006)، " **اثر الاستثمار في رأس المال البشري على نمو الاقتصادي الاردني**" هدفت الدراسة الى التعرف على اثر اللإنفاق على التعليم العالي وتطوره في الاردن واثر التوسع بإعداد الطلبة المسجلين في التعليم العالي ابتداءً من دبلوم الكليات الجامعية المتوسطة، وانتهاءً بدرجة الدكتوراه وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي خلال الفترة الزمنية (1970-2004) ، واعتمدت الدراسة كلاً من التحليل الوصفي والتحليل الكمي باستخدام صيغة دالة الانتاج المتعددة لكوب-دوجلاس التي تربط بين الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع مع المتغيرات المستقلة التي تشمل المخزون التعليمي والمعبر عنه بأعداد الطلبة المسجلين في التعليم العالي ومخزون راس المال الثابت وعدد العاملين المتعلمين تعليما عاليا، واظهرت النتائج ان زيادة أعداد الطلب خلال فترة الدراسة كان له اثر ايجابي على مؤشرات النمو الاقتصادي ومنها على الناتج المحلي الاجمالي، كما اثبتت الدراسة انه توجد علاقة قوية بين كلاً من التكوين الراسمالي الثابت و الناتج المحلي الاجمالي، وبين الانفاق على التعليم العالي والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، وتوجد علاقة ايجابية بين الانفاق على التعليم العالي ووكلا من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي

ونصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي، ولكن لا يوجد اثر للانفاق على التعليم العالي على انتاجية العامل خلال فترة الدراسة.

3- دراسة بغداوي، (2007)، " **اثر الاستثمار في التعليم على النمو الانتاجي في الجزائر" للفترة 1975-2003**. هدفت الدراسة الى دراسة اثر الاستثمار في التعليم (من حيث تطور عدد الطلبة المسجلين وتطور الانفاق على التعليم) على المتغيرات الرئيسية للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1975-2003. وقد توصلت الدراسة الى ابرز النتائج التالية:

- هناك علاقة ايجابية قوية بين الاستثمار في التعليم والتكوين والدخل الفردي بحيث كلما واصل الفرد تعليمه الى مراحل اعلى كلما انعكس ذلك على زيادة دخله وهذا الاستثمار يكون مجدي اكثر ابتداءا من المرحلة الثانوية فما فوق.
- تضاعف اعداد الطلبة خلال فترة الدراسة كان له أثر ايجابي على مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- كما توجد علاقة ايجابية قوية بين متغيرات التوسع في مراحل التعليم المختلفة وانتاجية العامل.
- كما توجد علاقة ايجابية قوية بين متغيرات التوسع في مراحل التعليم ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.
- كما توصلت الدراسة الى ان الإنفاق على التعليم بالأسعار الثابتة (1989=100) قد تضاعف الى (64.35) ضعفا خلال فترة الدراسة مما انعكس ايجابيا على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، حيث وجد ان هناك علاقة ايجابية قوية بين الانفاق على التعليم والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

4- دراسة شيحان،(2010)،" **فرص وتحديات الاستثمار البشري ودوره في التنمية الاقتصادية لدول عربية مختارة** "، استندت فرضية الدراسة الى وجود علاقة بين حجم الانفاق الاستثماري في عناصر راس المال البشري والتنمية الاقتصادية، وهدفت الدراسة الى القاء الضوء على اهم عناصر راس المال البشري المتمثلة بالتعليم والتدريب والتأهيل الصحي والبحث العلمي والتطوير واثره على النمو والتنمية الاقتصادية، لكل من الاردن و الجزائر و السعوديه و مصر، للفترة من 1995 الى 2006، مستخدماً الاسلوب الوصفي والتحليلي والقياسي، وتوصلت الدراسة الى ان التحليل القياسي للعلاقة بين الاستثمار في عناصر راس المال البشري والناتج المحلي الاجمالي تطابقة مع فرضية البحث.

5- دراسة الهياجنة وآخرون (2011) **"واقع الإنفاق على حقوق التعليم والصحة والعمل في موازنات الحكومات الأردنية"**، هدفت الدراسة إلى تحليل جانب موازنات الحكومات الأردنية في ما يتعلق بالإنفاق على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتي شملت الحق في التعليم والصحة والعمل، خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2010. وقد بينت الدراسة أن نمطية الإنفاق على هذه الحقوق ومقارنتها مع أوجه إنفاق متعددة في موازنات الدولة الأردنية. وأظهرت نتائج الدراسة أن الإنفاق على التعليم قد تصدر الإنفاق الحكومي، ثم الإنفاق على الصحة، وجاء الإنفاق المباشر على العمل في المركز الأخير. وأوصت الدراسة بضرورة إجراء دراسات مقارنات أخرى للتأكد من وجود نمو حقيقي في الإنفاق مع أخذ متغيرات أخرى للدراسة كنسبة التضخم في مقارنة بنسبة الزيادة في عدد السكان.

6- دراسة الساعدي،(2011)،" **اثر الاستثمار في رأس المال البشري في قطاع التعليم العالي على النمو الاقتصادي في سلطنة عُمان خلال الفترة 1995-2009**" هدفت الدراسة الى قياس اثر كلاً من أعداد طلبة التعليم العالي والإنفاق على التعليم العالي على النمو الاقتصادي في سلطنة عُمان خلال الفترة 1995-2009، والتعرف على اتجاه العلاقة السببية بين مؤشرات التعليم العالي والنمو الاقتصادي.

استخدمت الدراسة نموذج اقتصادي مشتق من دالة الانتاج لـ كوب-دوجلاس، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها:

ان النمو الاقتصادي يسبب زيادة الانفاق على التعليم العالي، وفي نفس الوقت فإن زيادة الانفاق على التعليم العالي يسبب زيادة النمو الاقتصادي. كما ان زيادة نسبة الاستثمار في رأس المال البشري الى الناتج المحلي الاجمالي تسبب زيادة الانفاق على التعليم العالي ، والعكس صحيح ايضاً.

وأخيراً اثبتت الدراسة وجود علاقة سببية أحادية تجري من مؤشرات التعليم الذي يمثل عدد طلبة الدراسات العليا، وبين النمو الاقتصادي وبين نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي في الاجل القصير وليس العكس.

كما خرجت الدراسة بعدة توصيات من اهمها: ربط التعليم بالمؤسسات الانتاجية والخدمية مع توافر البيانات الدقيقة عن هذه المؤسسات واحتياجات سوق العمل من التعليم وكذلك ضرورة التوسع في برامج الدراسات العليا لما له من اثر ايجابي في زيادة اجمالي

الناتج المحلي الحقيقي، والعمل على تنمية الموارد المالية اللازمة لكي تتمكن من مواكبة التطور و التطوير التكنولوجي في مؤسسات التعليم العالي.

7- دراسة عيسى، (2013)، " **العلاقة بين الاستثمار البشري والنمو الاقتصادي في العراق، وقياس العائد للاستثمار البشري** "، هدفت الدراسة الى بيان اثر الاستثمار البشري على النمو الاقتصادي للفترة من1985 الى 2010، من خلال اعتماد مؤشر الدخل القومي كدالة بالمتغيرات المستقلة(راس المال البشري، وراس المال المادي)، واعتمدت الدراسة على فرضية ان العلاقة طرية بين النمو الاقتصادي والاستثمار البشري ومنه يمكن قياس عائد الاستثمار البشري الذي يعد حافزا لزيادة راس المال البشري من خلال التعليم وتطوير الاقتصاد بشكل عام، وقد بينت الدراسة صحة الفرضية المذكورة انفا من خلال اعتماد اسلوب الاقتصاد القياسي، فضلا عن تناقص معدل العائد للاستثمار البشري طيلة مدة الدراسة وهذا ينعكس على انخفاض انتاجية الفرد والمجتمع كما انه يمثل حافزا جيدا لتدني راس المال البشري وعزوفا عن التعليم والدراسة ومزاولة عمل غير الانتاجي الذي لا يتطلب راس مال بشري متطور.

الدراسات الاجنبية

1- دراسة ميلرH.P.Miller 1960 " **الدخل السنوي وعلاقته بالتعليم**" تركز على قياس معدل عائد رأس المال البشري من خلال اثر التعليم على الدخل طوال حياة الفرد الانتاجية في امريكا(1939-1959) توصلت الدراسة الى ان اضافة 12$ من اجل تحقيق تعليم اضافي ستحقق عائدا مدى حياة الفرد الانتاجية تفوق الـ100$.

2- دراسة هاربيسون F. Harbison، ومايرس CH. Myers عام 1964 **" التعليم والقوة العاملة والنمو الاقتصادي"** والتي حاولا من خلالها تحليل مجموعة من العوامل التي تؤثر في ظروف وشروط النمو الاقتصادي في 75 دولة من دول العالم، وقد شكلت العوامل التعليمية والعرقية والثقافية الجزء الأكبر من العوامل المؤثرة، توصل الباحثان إلى وجود علاقة قوية كبيرة بين مؤشرات تلك العوامل (التعليمية والمعرفية والثقافية) ومؤشرات النمو الاقتصادي في تلك الدول، حيث سجلت الدول المتخلفة اقتصاديا مؤشرات منخفضة في تلك العوامل، بينما الدول المتقدمة اقتصاديًا سجلت مؤشرات عالية نسبيًا في تلك العوامل، وقد لاحظوا أيضًا هذه العلاقة في المجموعات الأخرى حيث سجلت الدول المتطورة جزئيًا مؤشرات أعلى من تلك العوامل مقارنة بالدول المتخلفة، والدول المتوسطة التطور الاقتصادي سجلت بدورها مؤشرات أعلى مقارنة مع مؤشرات مجموعة الدول المتطورة

جزئيًا، ووجدوا أن الارتباط بين مؤشرات تلك العوامل ومؤشرات النمو الاقتصادي في جميع القطاعات الاقتصادية هو ارتباط عالي.

3- دراسة Mc mahon،(1987) **"العلاقة بين التعليم والبحث والتطوير لنمو الانتاجية في البلدان النامية في افريقيا"** هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى الارتباط بين الإنفاق على التعليم الأساسي والثانوي والتعليم العالي ورأس المال المادي في (30) دولة أفريقية خلال الفترة ما بين 1970-1985 ، وكانت نتائج هذه الدراسة إن الاستثمار في التعليم الأساسي والثانوي ورأس المال المادي يساهم إيجابيًا في تعزيز النمو الاقتصادي، لكن الاستثمار في التعليم العالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي له آثار سلبية على الناتج المحلي الإجمالي.

4- دراسة J.Benhabib&M.M.Spiegel,(1992) **" دور رأس المال البشري والسياسي في الاستقرار في التنمية الاقتصادية "**هدفت الى بيان دور الاستثمار البشري في الاستقرار السياسي والتطور الاقتصادي بأعتماد دالة انتاج كوب-دوكلاس، وادخل راس المال البشري كعامل انتاجي في الدالة واوضحت النتائج معنوية المتغيرات، حيث ان معدل نمو حصة الفرد من الناتج والاستثمار البشري ايجابي التأثير في الاستقرار السياسي.

5- دراسة Loening, J. L. (2005)، **أثر التعليم على النمو الاقتصادي حالة غواتيمالا،** هدفت الدراسة الى البحث عن محددات النمو الاقتصادي مع التركيز بشكل خاص على التعليم خلال الفترة 1951-2002، اظهرت النتائج على اساس منهجية تصحيح الخطأ ان القوة العاملة المتعلمة تعليما افضل لها تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي خلال الفترة المدروسة، كما اظهرت نتائج الدراسة ان التعليم الابتدائي اكثر اهمية من التعليم الثانوي والجامعي، وذلك بسبب الصراعات الاجتماعية والسياسية والحاجة الى بيئة مؤسسية مؤاتية للنمو الاقتصادي.

6- دراسة Ganegodage, K. R., & Rambaldi, A. N. (2011) **"أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في سري لانكا."** خلال الفترة 1959-2008، استخدمت هذه الدراسة اطار يشمل النمو الكلاسيكي الجديد والذاتي، وبينت الدراسة انه يوجد اثر ايجابي للتعليم ولكن اقل بكثير من تلك الدراسات التي اجريت على اقتصاديات البلدان النامية الاخرى، على عكس الحال في معظم الاقتصاديات المتقدمة، وقد كان للحرب العرقية تأثير سلبي على المخرجات، وتشير النتائج الى الحاجة الى استراتيجية مناسبة لتخصيص الموارد على التعليم لتحسين عوائدها في الاقتصاد.

7- دراسة .Tsamadias, C., & Prontzas, P. (2012) **" أثر التعليم على النمو الاقتصادي في اليونان خلال الفترة 1960-2000** من خلال تطبيق نموذج الذي عرضته مانكيو، رومر، وويل. تكشف نتائج التحليل التجريبي أن التعليم كان له أثر إيجابي وذات دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في اليونان خلال الفترة 1960-2000. وأوضح النموذج الاقتصادي القياسي بانه يصل إلى 66٪ من التباين في معدل النمو الاقتصادي من خلال تباين المتغيرات المستقلة (رأس المال المادي ورأس المال البشري، والعمل)، وقد قدرت مساهمة الاختلافات السنوية لنمو رأس المال البشري للخلافات السنوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي من 0.64٪ ليصل إلى 0.81٪ سنويا.

8- دراسة Bloom, and et.al. (2014)، بعنوان**" التعليم العالي والنمو الاقتصادي في افريقيا "**، هدفت الدراسة الى بيان اثر التعليم العالي على النمو الاقتصادي في افريقيا وجنوب الصحراء الكبرى على وجه الخصوص خلال الفترة 1975- 2010، وشملت الدراسة ما مجموعه 108 دولة، مستخدماً الطريقة التقليدية لتقدير الاثار الاقتصادية الكلية وهي منهج الانحدار المتعدد و باستخدام دالة الانتاج لكوب - دوغلاس ، منطلقة من فرضية مفادها ان التعليم العالي له فوائد على المستوى الاجتماعي والفردي وتوفير فرص عمل ورواتب اعلى وقدرة اكبر على الادخار و الاستثمار وهذه الفوائد تؤدي الى صحة افضل وتحسين نوعية الحياة، وتوصلت الدراسة الى ان زيادة التعليم العالي له دور كبير في تعزيز النمو الاقتصادي، وان التعليم العالي يحسن من قدرة استخدام التكنولوجيا ليمكن البلدان الافريقية من اللحاق بركب التطور في الدول المتقدمة، وعند القيام بذلك ستساعد على تحقيق أقصى قدر من امكانات افريقيا لتحقيق أكبر نمو اقتصادي محتمل نظراً للقيود المفروضة ، كما ان الاستثمار في التعليم العالي في افريقيا قد يعجل من انتشار التكنولوجيا والتي من شأنها تقليل الفجوات المعرفية وتساعد في الحد من الفقر في المنطقة.

9- دراسة Ankudinov,and et. Al(2014)، **" الاستثمار في التعليم المهني العالي في روسيا"،** هدفت الدراسة الى التعرف على العوامل المختلفة التي تؤثر على قرار الفرد في اختيار مستوى معين من التعليم المهني وصافي القيمة الحالية ومعدل العائد الداخلي، وتستخدم معايير لتقييم الجاذبية الاقتصادية للاستثمار في تحقيق التعليم المهني العالي، وتوصلت الدراسة الى نتائج ايجابية خاصة من بلوغ درجة التعليم العالي وعادة ما تكون في خط مع نتائج تحليل منظمة التعاون والتنمية، ومع ذلك يوضح تحليل التكاليف والمنافع أنه في معظم الحالات يتم تحقيق نوع أكثر تقدماً من الدرجة السفلية للتعليم العالي هي مؤشرات الكفاءة المالية سواء بالنسبة للرجال او النساء.

الفصل الثاني

الاستثمار في رأس المال البشري

المبحث الاول: مفهوم الاستثمار في راس المال البشري و أوجهه

المبحث الثاني: واقع الاستثمار في التعليم في الاردن

(1-2)المبحث الاول: مفهوم الاستثمار في راس المال البشري و أوجه الاستثمار

(1-1-2): مفهوم الاستثمار البشري

تطور مفهوم راس المال البشري عبر الزمن ويعد الفيلسوف الاجتماعي والعالم الاقتصادي الاسكتلندي آدم سميث Adam Smith (1723-1790م) في مقدمة الاقتصاديين الاوائل الذين لفتوا الانتباه الى المسائل الاقتصادية في التعليم. فقد وجه الاهتمام الى مهارة العاملين نتيجة للتعليم والخبرة من خلال العمل . واعتبره عنصراً لا يمكن تجاهله في تكوين الانتاج وفي التأثير في وتائر نمو الانتاج من خلال تأثيره في زيادة فاعلية عمل القوى العاملة وفي تحقيق الرفاه الاقتصادي. كما اشار الى مسألة اخرى وهي ان النشاطات التعليمية توظف عدداً لا يستهان به من القوى العاملة وتمتص حجماً من رأس المال، وقد ضمّن ذلك مفهومه عن رأس المال الثابت. فلقد سمى رأس المال المتمثل بالمعرفة والعلم وكيفية استخدامها من الانسان (برأس المال الدائم)، ويرى ان الاستثمار في مجال التعليم لايختلف عن الاستثمار في عوامل اخرى، وظهر مصطلح رأس المال البشري لاول مرة في مقال بيجو Pigou وبين فيها ان هناك استثمار في راس المال البشري الى جانب الاستثمار المادي. كما اكد كارل ماركس (K.Marx) في كتابه (رأس المال) على اهمية التعليم والتدريب في زيادة مهارات العمل (عيسى،2011)

غير ان البداية الحقيقية لاقتصاديات الاستثمار البشري كانت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية على يد روبرت سولو R-solow وتيودور شولتز T-schultz وجاري بيكر G-becker وغيرهم ، ومع بداية الستينات اتجهت نماذج النمو الاقتصادي الى التركيز على اهمية الاستثمار في البشر من خلال إعطاء الاولوية للتعليم والتدريب والتأهيل الصحي والبحث العلمي، وقد جاء هذا التركيز المنهجي على قرارات الانسان بعد الابحاث التي اجراها الاقتصادي الامريكي(تيودور شولتز) الذي اكتشف على هامشها دور الخبرة والمهارات المكتسبة كأحد المتغيرات المستقلة الرئيسية المؤثرة على عملية الانتاج وعملية التنمية الاقتصادية. (الربيعي، 2008)

وظهر مفهوم راس المال البشري باعتباره جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات النمو الاقتصادي. وفي ذلك يقول شولتز : ((رغم انه كان من المعروف ان الافراد يكتسبون مهارات ومعارف مفيدة، إلا انه لم يكن من المعروف ان هذه المهارات والمعارف شكل من أشكال رأس المال ، و أن هذا الشكل من رأس المال هو في جزء هام منه نتاج عملية استثمار مخطط)). واضاف شولتز((أن رأس المال البشري هذا قد نما في المجتمعات الغربية بمعدل اسرع بكثير من رأس المال التقليدي (غير البشري)، وأن هذا النمو كان أحد اهم السمات التي ميزت النظام الاقتصادي في تلك الدول

وانتهى شولتز الى ((أن فكرته الاساسية عن رأس المال البشري قادته إلى فكرة الاستثمار في رأس المال البشري، بمعنى الاستثمار في تعليمهم وفي صحتهم وفي تدريبهم وفي تنمية مهاراتهم التنظيمية والادارية)). (العربي،1997)

(2-1-2) مفهوم رأس المال البشري

يستخدم الاقتصاديون مفهوم راس المال البشري Human Capitil ويفضلونه للتعبير عن القيمة الاقتصادية باعتبارها تمثل عنصر من عناصر الانتاج.(الراوي،1991)

ومهما اختلفت التسميات فالجغرافيون يفضلون استعمال مصطلح الموارد البشرية Human Resources أو الثروة البشرية Human Wealthee والاجتماعي يفضل استعمال الديمغرافيا Demographically، وحقيقة ان جميع هذه المصطلحات تؤكد على دور وظيفة الانسان باعتباره اداة لتحقيق أهداف مختلفة اقتصادية واجتماعية، وبعبارة اخرى ان جميع هذه المصطلحات تشير الى مسألة اساسية واحدة مفادها ان الانسان عنصراً إنتاجياً في النشاط الانساني ولا يغير من اهمية هذه الحقيقة اختلاف المدارس الفكرية في تقدير اهمية هذا العنصر من بين العناصر الانتاجية الاخرى. (فرجاني، 1975).

وعليه فان مفهوم راس المال البشري هو قوة العمل القادرة على اداء المهام الجسدية والذهنية من حيث الفئة العمرية، اما السكان خارج قوة العمل فينقسمون الى الاطفال الذين هم دون سن العمل والكهول الذين هم فوق سن العمل الذين تزيد اعمارهم على 65 سنة وذوو العاهات الذين لا يستطيعون العمل بسبب الاعاقة الجسدية او الذهنية. ويمكن ان نعتبر ان رأس المال البشري هم الاشخاص الذين في سن العمل ويشتمل التعريف على العاملين فعلاً، اي ذوو النشاط الاقتصادي.

وهناك عوامل ديمغرافية تؤثر على حجم راس المال البشري والتي تتضمن حجم السكان، النمو السكاني، توزيع السكان، انتقال السكان، التركيب العمري والنوعي للسكان، وعنصر السكان هو الذي يؤثر على عنصر العمل الذي يتفاعل مع عناصر الانتاج الاخرى كالأرض و راس المال ووقت العملية الانتاجية التي يحتاجها المجتمع.

تناولت العديد من الدراسات و الابحاث التنموية رأس المال البشري من خلال دراسته وتحليله لغرض تحديد اهميته وأثره على النمو الاقتصادي وقياس العائد عليه. ولقد اجتمعت التعاريف على ان الاستثمار في رأس المال البشري هي تلك العمليات التي تستهدف زيادة قدرات ومهارات ومعلومات الافراد والمجتمع.

ومن خلال الاطلاع على الادبيات والأبحاث التنموية يتضح وجود ثلاثة مفاهيم كثيراً ما تستخدم بطريقة متساوية للتعبير عن الشيء نفسه وهذه المفاهيم هي راس المال الفكري وراس المال الاجتماعي وراس المال البشري. وهذا الاخير يطلق على خبرة الفرد ومهارته والتي تعتبر اساس تكوين وتوليد الثروات.

ورأس المال الفكري او المعرفي Intellectual Capital هو جز من رأس المال البشري Human Capital ويشمل الخبرة التي لا تمتلكها النشاطات الاقتصادية المنافسة لها. فالعاملون يعتبرون رأس المال الفكري والعقول المدبرة التي من الصعب ايجاد بديل لها،(عبيد، 2002).

ويشير الاقتصادي سميون كوزنتس s.kuzents المشار اليه في (الدوري، 2002)، الى ان اقتصار تعريف راس المال على مجرد المعدات والمكائن والآلات المستخدمة لزيادة الطاقة الانتاجية من اجل النم الاقتصادي هو تعبير ضيق الحدود، لان راس المال البشري يجب ان يشمل جميع السلع والخدمات التي توجد عند المستهلكين وجميع الموارد الاخرى التي يمكن الاستفادة منها بجعل المجتمع اكثر قابلية لاستيعاب عملية التطوير والنمو كالتعليم والتدريب والتأهيل الصحي والبحث العلمي الذي يؤدي الى رفع كفاءة القوة العاملة.

ويرى القيسي المشار اليه في (شيحان، 2010) ان مفهوم رأس المال وفقاً للتعريف اعلاه ينقسم من حيث طبقة تكوينه إلى نوعين هما: رأس المال المادي Physical Capital ورأس المال البشري Human Capital. فرأس المال المادي يعتبر عنصر من عناصر الانتاج الرئيسية ويتميز عن بقية عناصر الانتاج الاخرى (العمل، الارض، التنظيم) بأنه من صنع الانسان من حيث أن العمل والارض من هبات الخالق.

اما رأس المال البشري فقد عرفته منظمة اليونسيف المشار اليه في (العربي،2007) بانه ذلك المخزون الذي تمتلكه دولة ما من السكان الاصحاء المتعلمين الاكفاء والمنتجين، والذي يعد عاملاً رئيسياً في تقدير امكانياتها من حيث النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية البشرية.

ان مفهوم راس المال البشري يكمن بأنه يستخدم لمقارنة العوائد المتوقعة من الاستثمار البشري مع الاستثمارات الاخرى إضافة الى انه يمكن استخدامها للمفاضلة في تخصيص الموارد المتاحة وتوجيهها نحو الانواع المختلفة من الاستثمار البشري، وقد لوحظ في اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية أن الزيادة في الانتاج القومي الحقيقي قد حصلت نتيجة الاستثمار في رأس المال البشري(العاني،1985).

علاوة على ما تقدم يبقى هناك جدل كبير بين الاقتصاديين حول ما اذا كان الانفاق على رأس المال البشري يعد انفاقاً استهلاكياً ام انفاقاً اقتصادياً ام الاثنين. مع تأييدنا لوجهة النظر التي ترى ان الانفاق على التعليم والتدريب والتأهيل الصحي والبحث العلمي يعد استثمار في رأس المال البشري انطلاقاً من المفهوم الواسع الذي يشمل رأس المال المادي و رأس المال البشري.

(2-1-3): اوجه الاستثمار في راس المال البشري

يرى اغلب الاقتصاديين ان الاستثمار في رأس المال البشري يتركز في عملية التعليم والتدريب والتأهيل الصحي. وسيتم في هذا الفصل تحليل هذه الاوجه مع التركيز على عنصري التعليم والتدريب.

(2-1-3-1) التعليم

يلاحظ تزايد اهتمام العالم اليوم بالتعليم اهتماماً متزايداً وخاصة في المجتمعات المعاصرة بعد ان احتلت عملية صناعة التعليم مكانة بارزة في الفكر ألاقتصادي، وبعد ان اصبح النظام التعليمي يرفد سوق العمل بمتطلباته من عمال مهرة وأصحاب عمل يعملون جميعاً لتنمية وتطوير المجتمعات.

أ- مفهوم التعليم

يجري الكثير من علماء الاقتصاد ابحاث حول مفهوم التعليم بكونه رأس مال بشري من ناحية مخزون الموارد، ويعني مخزون الموارد والمهارات والمعرفة المكتسبة نتيجة اكتساب والحصول على التعليم، وعلى سبيل المثال يعتبر كل من غوفمان Goff man وأسكتولار A Sktoral ان المهارات والمعرفة المكتسبة في المدارس جزء من راس المال البشري(Goff man and A Sktotlar,1977).

رغم كثرة الدراسات والأبحاث حول التعليم لكن لم يتفق الاقتصاديون على تعريف محدد وموحد للتعليم كمتغير اقتصادي، لكن التعريفات التي وضعها الاقتصاديين كانت متقاربة، وتتضمن افكار متشابها، حيث عرفه (الحسن، 1982) بأنه" الاساس والقاعدة التي تستند عليها معرفة الانسان للأمور والظواهر". كما عرفه (Cohen,1990) بأنه" عملية تدريب وتنمية المعرفة والمهارة والعقل والخصائص، عن طريق المدارس والمعاهد بشكل خاص". ويبحث هاربيسون Harbison ومايرز Myers معدل تكوين رأس المال البشري باعتباره مؤشر لتطوير الموارد البشرية ويعتبر

التعليم عاملاً أساسياً في تطوي المجتمعات، حيث تتواجد هناك علاقة ايجابيه بين التعليم والنمو والتنمية الاقتصادية (Fredrick . h . Harbison: 1964).

ويعتبر ايدي ان التعليم يعمل على تطور النواحي الحضاري والاجتماعية في البلد من خلال التطورات في التقنية والاداء الاقتصادي وبالتالي خلق الرفاهية للمجتمع والتي تعتمد بالدرجة الاساس على عرض القوى العاملة ذات المهارات العالية (K . Eide : 1960)

وعلى هذا الاساس يؤدي التعليم دورا هاماً في تطوير المجتمع عن طريق تحسين المعرفة وقابلية الموارد البشري وهو مطلب لا غنى عنه لحياة ثرية ومواطنة سليمة وهو شرط للعمل والكسب، ولذلك يظهر اهتمام الدول المتقدمة بمواردها البشرية وتطويرها وحرصها على ان يكون لديها نظام تعليمي واكاديمي ومنهج متطور ومتقدم لكل افراد مجمعها. بما يتطلبه من احتياجات لمواكبة التطورات التقنية المعاصرة. اما الدول النامية بصورة عامة والدول العربية خاصة فانها تحاول الدفع بمجتمعاتها الى التقدم من خلال الجهود المبذولة على برامج تنموية شاملة من ضمنها الاهتمام بالتعليم والتدريب والمعرفة للانتقال الى عصر جديد. ولكن رغم الجهود المبذولة في هذا المجال إلا ان هذه الدول لم تستطع الوصول الى المستوى المطلوب من التقدم والرقي الذي وصلت اليه الدول المتقدمة، وبقي التعليم يعاني من العديد من السلبيات اهمها ضعف الانفاق الاستثماري على التعليم، وصعوبة ايجاد مصادر تمويل ماليه ضمنه واستثمارات كبيرة.وعلى هذا الاساس يعتبر التعليم من أهم انواع الاستثمارات البشرية لكل انواعه الاكاديمي و الفني والمهني والتقني، الذي يطمح به الفرد والمجتمع للارتقاء بمستوى عالٍ من العطاء والانتاج.(شيحان،2010)

- اهمية التعليم في تنمية المجتمعات

اهمية التعليم بالنسبة للفرد والمجتمع

يؤكد محمد احمد كريم وآخرون (2003)، ان التعليم يكتسب أهمية كبيرة في حياة الافراد و ألمجتمعات ، وذلك نظراً للمكاسب العلمية والمهارات والكفاءات والقدرات التي يعمل على تنميتها وترقيتها وسنبين فيما يلي أهمية التعليم بالنسبة للفرد والمجتمع.

1- اهمية التعليم بالنسبة للفرد:

يمكن تلخيص هذه الاهمية في كونها تساهم في إعداد الفرد للحياة بنجاح في المجتمع الذي يعيش فيه من خلال توفير:

- القدر الأساسي من المعارف والمعلومات والمهارات والاتجاهات وطرق التفكير والعادات التي تساهم في تطوير الفرد وتنميته.
- المبادئ والاتجاهات الصحية ا لتي تجعل الفرد سليم الجسم والنفس وقدراً على توفير السلامة للآخرين.
- المبادئ و العادات والتقاليد التي تجعل الفرد عنصراً صالحاً في أسرته.
- المبادئ والمهارات والعادات والاتجاهات التي تلزم الفرد ليصبح عاملاً منتجاً في مهنة ما داخل المجتمع.
- القيم والعادات التي تجعل الفرد ذو خلق قويم يعمل على الرفع من المستوى الأخلاقي في المجتمع.
- المعلومات والاتجاهات والقيم والمهارات التي تساعد الفرد على فهم حقوقه وواجباته وممارساتها والتعامل مع الآخرين باعتباره مواطناً صالحاً في دولة وفي مجتمع عالمي أكبر.

2- اهمية التعليم بالنسبة للمجتمع:

بما أن التعليم يساهم في إعداد الأفراد للحياة الناجحة في المجتمع، ويعمل على الرفع من مستواهم الصحي والأخلاقي والفكري والاجتماعي و الإقتصادي، فإن ذلك يؤدي إلى ترقية المجتمع وتقدمه.

إن أهمية التعليم بالنسبة للمجتمع تشتمل على ثلاثة جوانب أساسية ونذكر منها:

أ- ألأهمية الإجتماعية:

تتمثل في أن التعليم يوسع دائرة المصالح المشتركة بين الأفراد، ويؤدي هذا إلى زيادة دائرة التماسك الاجتماعي بينهم، وهذا ما يفسره لنا اقتران الحركات القومية والنهضات الاجتماعية بإصلاح التعليم، إذ أن نجاح كل الحركات الاجتماعية مرهون بوعي اجتماعي لا يتحقق إلا عن طريق التعليم.

ب- ألأهمية الإقتصادية :

تظهر من خلال أن التعليم هو أساسي لبناء نهضة الشعوب والدفع بعجلتها الإقتصادية، ذلك أن التعليم في الدولة إنما يتناول الثروة البشرية الهائلة لدى الأفراد، فيزودها بالمهارات والوعي الإقتصادي القائم على الفهم الحقيقي والواقعي لمواردها و مشاكلها والحلول الممكن تحقيقها، حيث أننا نجد أن الأفراد الذين يتعلمون تعليماً

صحيحاً يصبحون أكثر قدرة على استغلال بيئتهم والمساهمة في زيادة الثروات الطبيعية لبلدانهم.

وتزداد أهمية التعليم في العصر الحديث نتيجة تقدم وأزدهار العلوم والتطبيقات العملية لها، وابتكار الصناعات الآلية الكبيرة، إذ أن استحداث هذه الآليات وأستخدامها يتطلب أعلى المستويات من الإعداد والتعليم والتدريب والتفكير في الفرد.

كما تظهر أهمية التعليم في كونه محفزاً لحسن الاستهلاك والادخار، مما يعمل على تطوير التنمية الإقتصادية للدول.

ج- ألأهمية السياسية :

يساعد التعليم على خلق مواطنين صالحين يحرصون على التمتع بكافة حقوقهم وعلى اداء كامل واجباتهم وعلى المساهمة في مجمل مشاكل بلدانهم.

ومن هنا يتبين لنا أن التعليم هو ضرورة من ضرورات الحياة في المجتمع الحديث، وهو عامل أساسي في نهوض الأفراد والدول ورقيها، وأصبح التعليم على رأس المشاريع والبرامج التي تهتم بها الدول المتطورة والتي تتفاوت فيما بينها حسب ظروفها و امكانياتها (محمد احمد كريم و آخرون، 2003).

(2-3-1-2) التدريب

إن مفهوم التدريب لم يعد مفهوماً تقليدياً يقتصر على تنظيم الدورات التدريبية التقليدية ومنح شهادات الاجتياز، بل اصبح خياراً إستراتيجياً في منظومة استثمار وتنمية الموارد البشرية، وان الانسان لم يعد يطلق عليه اسم العامل او الموظف، بل اصبح يطلق عليه اسم المورد البشري، ولذلك يعتبر الانسان من اهم الموارد التي تقوم عليها صروح التنمية في أي بلد. وقد تسابق العلماء في تخصصات مختلفة على تعظيم الانسان، فأطلق عليه الاقتصاديون أسم رأس المال البشري كما أطلق عليه المحاسبون أسم الاصول البشرية، أما الأداريون فقد سموا الانسان برأس المال الذكي أو رأس المال المبدع أو رأس المال المعرفي (بغداوي،2007)

وتعد ابحاث بيكر S.Becker في مجال الاستثمار في التدريب من اهم الاسهامات في مجال الاستثمار البشري، وقد قام بيكر بتحليل الجانب الاقتصادي للتدريب حيث قسم التدريب الى عام ومتخصص، ودرس العلاقة بين الاستثمار في التدريب وإيرادات الفرد وأيضاً علاقة دوران عمل الأفراد المتدربين وتكلفة الاستثمار في التدريب، وقد دفع الاهتمام بمفاهيم الاستثمار البشري بعض الباحثين ومنهم مينسر إلى محاولة قياس التكلفة والمنفعة الاقتصادية المترتبة عن الاستثمار في

التعليم والتدريب، وقد حدد مينسر ثلاثة اهداف ينبغي تحقيقها من خلال الابحاث والدراسات في مجال الاستثمار البشري تمثلت في:

- تحديد حجم الموارد المخصصة للتدريب.
- تحديد مدى المنفعة المترتبة على تحديد التكلفة والعائد على التدريب في تفسير بعض خصائص سلوك القوى العاملة (الشيباني،1985)
- **مفهوم التدريب**

يعد العنصر البشري اهم مورد ضمن العملية الانتاجية، وعلى هذا الاساس تعتبر وظيفة التدريب من الانشطة الرئيسية لادارة الافراد، وهي كذلك من بين الاستثمارات التي تستثمر في رأس المال البشري. ويمكن تعريف التدريب على انه" نشاط منظم ومستمر يرتكز على الفرد لتحقيق تغيير في معارفه ومهاراته الفنية لمقابلة احتياجات محددة في الوضع الراهن والمستقبلي في ضوء متطلبات العمل الذي يقوم به وتطلعاته المستقبلية لدوره في العمل. كذلك هو عملية لدفع المهارات وتطويرها بالنسبة للعامل من خلال الدورات التكوينية وذلك من اجل مقابلة احتياجات العمل، وهدفه هو تطوير المعرفة(بغداوي،2007).

من خلال ما سبق يتضح ان التدريب هو عملية زيادة المهارات والمعرفة بالنسبة للعامل من خلال الدورات والندوات والتدريب المستمر لمسايرة التطور التكنولوجي والمعرفي في المجالات التي تخص عمل الموظف او العامل للتغلب على الصعوبات والازمات التي تواجهه في الحاضر والمستقبل ضمن تخصص العامل، أو هو عملية تغيير وتجديد نمط وسلوك وتفكير العامل او الموظف المتدرب من اجل تطوير وزيادة المعرفة لديه.

- **اهمية وأهداف التدريب**

تأتي اهمية التدريب من كونه احد اهم مصادر زيادة وتطوير مستوى الاداء العمالي مما ينعكس إيجاباً على انتاجية الفرد، وبالتالي على الناتج المحلي الاجمالي، ومن ثم على مستوى النشاط الاقتصادي. كما يعتبر احد اهم السياسات التي تتبعها المنظمات في محاولة تجنب نشوب الأزمات الطارئة التي قد تؤدي إلى نقص الأيدي العامل في احد مجالات عمل المنظمة، أو أي أزمات اخرى.

اما اهداف التدريب فقد تهدف سياسة التدريب إلى:

- مسايرة التطورات العلمية والتكنولوجيه العملية منها والنظرية بما يحقق أهداف المنظمة أو الشركة.
- كذلك يهدف التدريب الى زيادة اتقان العامل لعمله، وبالتالي تنمية شعوره بالاطمئنان النفسي والولاء للمنظمة أو الشركة، وخاصة عندما ترافق ذلك زيادة في الاجور نتيجة إتقانه لعمله.
- يهدف التدريب إلى تنمية مهارات إدارية لإشغال مراكز قيادية مستقبلاً.
- يساهم التدريب في تقليص وقت العملية الانتاجية من خلال تدريب العاملين على القيام بما هو ضروري ويتم ذلك في ضوء دراسة الوقت والحركة للحركات التي يقوم بها العامل (موسى،1980).
-

(2-1-3-3) الفرق بين التعليم والتدريب

من خلال عرض التعاريف والمفاهيم لكل من التعليم والتدريب يتضح بان هناك خصائص يشترك التعليم والتدريب فيها ويختلفان في خصائص اخرى، ويمكن ان نلخص ذلك بالنقاط التالية:-

- التدريب هو عملية تنمية مهارة الفرد وخبرته وكفاءته لتحسين أدائه في مجال معين وزيادة قدرته في ذلك المجال.
- التعليم يهدف الى تنمية ثقافة الفرد في شتى مجالات الحياة ولكن ليس لهدف وظيفي محدد.
- التدريب ليس مرغوباً فيه لذاته، وانما لتحقيق غرض وظيفي معين
- التعليم يكون مرغوباً فيه دائماً عند من يملكون الرشد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لتنمية ثقافة وشخصية الفرد، أي ان التعليم هدف في حد ذاته
- التدريب وسيلة لتحقيق هدف معين، أي ان التدريب هو رديف للتعليم.

(2-2) المبحث الثاني : واقع الاستثمار البشري في الاردن

(2-2-1) : التطور التاريخي للاستثمار في التعليم في الاردن

لقد عانت الدول العربية ومنها الاردن من ظروف سياسية وعسكرية و اقتصادية، خلال مسيرتها التعليمية وخاصة اواخر النظام العثماني من سياسات التجهيل والتخلف ومحاولة لسياسة التتريك بحيث كان التعليم محدداً ومقتصراً على مراكز ومدارس محددة في الاردن

ولأجل المرور بالمسيرة التي مر بها التعليم سوف نقسمه الى اربعة مراحل تم تقسيمها حسب تطور كل مرحلة وكالاتي:

المرحلة الاولى وتبدأ منذ تأسيس الدولة 1921 والى عام 1961

المرحلة الثانية منذ عام 1962 الى عام 1987

المرحلة الثالثة منذ عام 1988 الى عام 1997

المرحلة الرابعة منذ عام 1998 الى عام 2013

(2-2-1-1)المرحلة الاولى وتبدأ منذ تأسيس الدولة 1921 والى عام 1961

تبدأ هذه المرحلة عندما تسلمت امارة شرق الاردن من الادارة التركية نظاماً خاصاً بالتعليم ومؤسساته يتألف من عدد قليل من الكتاتيب وبضع مدارس ((ابتدائية)) مدة التدريس فيها ست سنوات واربع مدارس ((رشدية)) مدة التدريس فيها ثلالث سنوات بعد الابتدائية، ولا شيء غير ذلك . وكانت هذه المدارس الاربعة في السلط والكرك ومعان واربد. وعندما اسست الدولة الاردنية عام 1921م كان ذلك ايذانا ببزوغ نهضة جديدة عربية في البلاد. فما ان تقدمت الشهور حتى اصبح في البلاد (25) مدرسة يقوم بالتدريس فيها (53) معلماً و(6) معلمات، بدأ التركيز على التعليم الابتدائي والذي اصبح إلزامياً في مناطق الريف والمدن وبعد ذلك بدأ العمل على تأسيس المدارس الابتدائية والإعدادية و الثانوية، وفي سنة 1923م اصبح في البلاد ثلاث مدارس ثانوية متوسطة في السلط واربد والكرك، ثم ما تمت مدرسة السلط ان اصبحت ثانوية كاملة وذلك سنة 1935م، ولكنها لم تكن لتستوعب جميع خريجي المدارس الثانوية المتوسطة فتبعتها مدرسة اربد فأصبحت ثانوية تامة ثم الكرك وعمان(قسم التوثيق بوزارة التربية والتعليم الاردنية،1980)

ومع بداية عقد الخمسينات اصبح بداية فجر جديد للتعليم والتعليم العالي حيث كفل الدستور الاردني تكافؤ الفرص في التعليم والعمل، ومجانية التعليم الالزامي، ومع بداية الخمسينات بدأت مسيرة التعليم العالي والذي بدأ بانشاء دور المعلمين والمعلمات عام 1951م والدراسة فيها لمدة لا تقل عن سنة بعد الثانوية العامة، وبلغ عدد معاهد المعلمين والمعلمات التي تم تأسيسها لغاية عام 1962م عند إنشاء أول جامعة في الأردن (الجامعة الأردنية) ما مجموعه(11) معهداً منها ثلاثة معاهد للإناث وثمانية معاهد للذكور.(بيانات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الاردنية،2014).

(2-2-1-2)المرحلة الثانية تبدأ منذ عام 1962 إلى عام 1987

تعتبر هذه المرحلة مرحلة الانتقال النوعي في تطور التعليم والتعليم العالي حيث استهدفت هذه المرحلة سد حاجة وزارة التربية والتعليم من المعلمين والمعلمات وتلبية خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تم تأسيس أربع جامعات حكومية في هذه الفترة ضمن الخطط التنموية المرسومة لتحقيق التطور في مجال التعليم والتعليم العالي، ففي عام 1962م تم تأسيس أول جامعة أردنية حكومية في عمان وهي الجامعة الأردنية بكلية الآداب فقط، والتحق في الجامعة في السنة الأولى (167) طالباً وطالبة قام على تدريسهم ثمانية أعضاء هيئة تدريسية، تلاها تأسيس جامعة اليرموك عام 1976م، ثم تبعها تأسيس جامعة مؤتة عام 1981م، ثم جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية عام 1986م، وتميزت هذه المرحلة بتجاوز صدمة عام 1967م التي أدت إلى عدم تحقيق بعض البرامج والخطط التنموية بسبب حرب عام 1967م غير أن الأردن استطاع تجاوز الصدمة وعاد اندفاعه حول تحقيق خططه التنموية وتنفيذ خطة التنمية الثلاثية 1973-1975م، وتميزت هذه المرحلة بزيادة قبول الطلبة في كليات المجتمع والجامعات الأردنية، واستجابة لذلك جاءت خطة الأردن الخمسية الأولى 1976-1980م واستجابة لزيادة لمتطلبات التعليم العالي أمرت الحكومة الأردنية بتأسيس جامعة اليرموك عام 1976م في محافظة اربد ولتكون الجامعة الحكومية الثانية.كذلك في عام 1980م تم تحويل معاهد المعلمين والمعلمات والتي كان عددها (11) معهداً منها ثلاثة معاهد للإناث وثمانية معاهد للذكور إلى كليات مجتمع، وأصبحت مهمتها إعداد فئة الفنيين اللازمين لقطاعات العمل المختلفة من خلال برامج دراسية لمدة سنتين بعد شهادة الدراسة الثانوية العامة، لإعداد الفنيين في مجالات المهن التعليمية والهندسية والتجارية والطبية المساعدة والزراعية والاجتماعية إضافة إلى برامج التعليم المستمر لتلبية متطلبات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من الكوادر الفنية المدربة(بيانات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الاردنية،2014).

أما الخطة الخمسية الثانية 1981-1985 م كما تم في بداية هذه الخطة و استجابة إلى التوجه نحو زيادة الاستثمار نحو تطور التعليم العالي، تم تأسيس جامعة مؤتة عام 1981م بجناحيها المدني والعسكري باشر الجناح العسكري أعماله عام 1984م، في الموقع الدائم للجامعة في بلدة مؤتة التابعة لمحافظة الكرك، و في عام 1986م قرر مجلس التعليم العالي إنشاء الجناح المدني. وفي عام 1982م ظهرت فكرة إنشاء مجلس التعليم العالي، جاءت نتيجة للحاجة لإيجاد جهاز يتولى رعاية التعليم العالي في الأردن ويضع السياسات المناسبة للتخطيط والتنسيق للتعليم العالي في الأردن، واستمر المجلس بمهامه إلى أن تم تأسيس وزارة التعليم العالي عام 1985م لتتولى مهام تنفيذ سياسة الحكومة التربوية والثقافية على نطاق مؤسسات التعليم العالي، وفي عام 1986م تم تأسيس جامعة العلوم التكنولوجيا الأردنية الرائدة في التخصصات العلمية والطبية والهندسية، تقع هذه الجامعة في محافظة اربد 20كم شرق مدينة اربد. في هذه المرحلة تطورت كليات المجتمع من حيث العدد بصورة سريعة حتى وصل عددها (52) كلية لعام 1985م موزعة على مختلف أنحاء المملكة. وخلال (25) عاماً على تأسيس اول جامعة عام 1962م ظل التعليم الجامعي مقتصراً على اربع جامعات هي : الاردنية واليرموك ومؤته والعلوم والتكنولوجيا الاردنية. تعكس احصائيات هذه المرحلة البداية المتواضعة والمتوازنة لمسيرة التعليم العالي في الاردن، حيث بلغ عدد الطلبة الملتحقين في الجامعات (25.503) طالباً وطالبة في مرحلة البكالوريوس و(3.590) طالباً وطالبة في الدراسات العليا، وبلغ عدد اعضاء هيئة التدريس المتفرغين (1.498) منهم (1.193) من حملة الدكتوراه، ولم تتجاوز نسبة اعضاء هيئة التدريس الى الطلبة 17:1 خلال هذه المرحلة، وبلغ عدد الطلبة الخريجين في مرحلة البكالوريوس (4.977) طالباً وطالبة و(624) لمراحل الدراسات العليا. اما فيما يخص كليات المجتمع فقد بلغ عدد الطلبة (29.852) طالباً وطالبة، ويلاحظ بأن أعداد طلبة كليات المجتمع يفوق اعداد طلبة الجامعات في جميع المراحل.(بيانات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الاردنية،2014).

(2-2-1-3) المرحلة الثالثة منذ عام 1988 الى عام 1997

شهدت هذه المرحلة توسعاً ملحوظاً في التعليم الجامعي خطا فيها الاردن خطوات متميزة كماً و نوعاً ، حيث تزايد الاقبال على الالتحاق بالجامعات و اصبح حلم كل شاب من كافة الشرائح ، ونتيجة لهذا الاقبال تزايدت الضغوط الاجتماعية على الحكومة لتوسيع فرص الالتحاق بالتعليم ألجامعي حيث تم انشاء ثلاث جامعات رسمية هي: (آل ألبيت ، الهاشمية ، البلقاء التطبيقية) .

شهدت هذه المرحلة التوجه الحقيقي نحو الاستثمار في التعليم الجامعي وذلك من خلال البدء بمنح الترخيص للقطاع الخاص فتأسست (10) جامعات أهلية. كما وتم التوسع في انشاء كليات المجتمع

الرسمية والخاصة ليبلغ عددها (45) كلية مجتمع خلال هذه المرحلة لتكون رديفاً للجامعات في عملية التطوير وسد حاجات وزارة التربية والتعليم من الكوادر التعليمية والتدريسية والفنية. بدأ العمل بالبرنامج الموازي في جامعة العلوم والتكنولوجية الاردنية عام 1996م استجابة للطلب المتزايد على الالتحاق في الجامعات الرسمية وتبع ذلك برامج شبيهة في الجامعات الرسمية الاخرى. ومن خلال البيانات الاحصائية تبين لنا التوسع الكبير في التعليم الجامعي مع نهاية هذه المرحلة حتى عام 1997م، حيث بلغ عدد الطلبة الملتحقين في جميع الجامعات والكليات الجامعية في كافة المراحل الدراسية (94.146) طالباً وطالبة ، يلاحظ ان اعداد الطلبة الملتحقين تضاعف حوالي اربع مرات خلال عشر سنوات. بلغ عدد طلبة الجامعات والكليات الجامعية الرسمية (55.416) طالباً وطالبة منهم (5.879) في الدراسات العليا، وبلغ عدد اعضاء هيئة التدريس (4.214) منهم (2.613) في الجامعات الرسمية. يلاحظ انخفاض أعداد طلبة كليات المجتمع بنسبة 19% ليصبح عددهم (24.657) طالباً وطالبة لعام 1997م، شهدت هذه المرحلة زيادة وتنوعاً في التخصصات المطروحة مما يدل على التطور الملحوظ في مجال التعليم الجامعي. صاحب هذه التطور في زيادة الجامعات والتخصصات استقطاب المزيد من الطلبة غير الاردنيين فأصبح عددهم (10.651) طالباً وطالبة.

مميزات هذه المرحلة عن سابقاتها انها:

تميزت بتوفير المتطلبات والخطط الدراسية المدروسة والكوادر التدريسية والفنية والإدارية المؤهلة. رغم الزيادة المتصاعدة في اعداد الطلبة تمكنت الجامعات من المحافظة على تطورها الكمي متوازناً مع تطورها النوعي. بالإضافة الى محافظتها على نسبة مقبولة لأعضاء هيئة التدريس الى الطلبة فبلغت 21:1. قامت الجامعات خلال هذه الفترة بإيفاد أعداد كبيرة الى ارقى الجامعات العالمية والعربية للحصول على درجة الماجستير والدكتوراه.

(2-2-1-4) المرحلة الرابعة منذ عام 1998 الى عام 2013

يمكن ان نطلق على هذه المرحلة مرحلة الاختلالات حيث شهدت هذه المرحلة عدم استقرار في التشريعات وتخبطاً في القرارات. تضمنت الاستراتيجيات الموضوعة خطوات ايجابية لإصلاح التعليم العالي ولم يتم تنفيذها. تم في هذه المرحلة تأسيس ثلاثة جامعات رسمية جديدة دون تأهيلها بالمتطلبات الاساسية هي:

أ- جامعة الحسين بن طلال تأسست سنة 1999م

ب- جامعة الطفيلة التقنية سنة 2005م

ج- الجامعة الالمانية الاردنية سنة 2005م

حيث اصبح عدد الجامعات والكليات الجامعية (29) جامعة منها (10) جامعات رسميه والباقي (19) جامعة خاصة. لم يتم اقرار تشريعات لتطوير كليات المجتمع نحو التعليم التقني و المبالغة في قرارات استثناءات القبول ولد ضغطاً على الجامعات من حيث اعداد الطلبة والمقاعد الدراسية وشهدت هذه المرحلة منذ بدايتها نمواً كمياً متسارعاً دون ضوابط. حيث بلغة نسبة اعضاء هيئة التدريس الى الطلبة ما نسبته 29:1، وهذا يدل على زيادة اعداد الطلبة في هذه المرحلة عن المرحلة السابقة بثلاث اضعاف تقريباً عن ما كان عليه اعداد الطلبة في المرحلة السابقة حيث بلغ عدد الطلبة الملتحقون في مرحلة البكالوريوس للعام الدراسي 2012-2013 نحو (249.432) طالباً وطالبة في حين كان اعداد الطلبة الملتحقون في مرحلة البكالوريوس للعام الدراسي 1996-1997 (83.506) طالباً و طالبة. فضلاً عن اعداد طلبة الدراسات العليا الذي بلغ عددهم في العام الدراسي 2012-2013 نحو (40.718) طالباً وطالبة في حين كان اعداد الطلبة في العام الدراسي 1996-1997 لمرحلة الدراسات العليا نحو (5.504) طالباً وطالبة.

ومن خلال مشاهدة البيانات التالية وكما في الجدول رقم (1). التي تظهر لنا حجم الاعداد المتزايدة من الطلبة في جميع المراحل الدراسية لمرحلة التعليم العالي في كليات المجتمع والجامعات والكليات الرسمية والخاصة. يلاحظ ان عدد الطلبة في تزايد مستمر خلال الفترة من 2000 الى 2013 وان دل هذا فقد يدل على الاقبال المتزايد على الطلب التعليمي، ويعزى هذا التزايد في اعداد الطلبة الى عوامل اجتماعية واقتصادية، فالنظرة الاجتماعية الايجابية تجاه التعليم ادت الى زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم، اما العوامل الاقتصادية فتتمثل بالفوارق بالمرتبات والأجور بين فئات المجتمع المتعلمين وغير المتعلمين التي أدت بالنهاية الى زيادة الطلب على التعليم لأسباب مادية. ومن جهة اخرى لعب القطاع العام متمثلاً بالحكومة الاردنية دوراً كبيراً في زيادة الإقبال على التعليم العالي وذلك لسد احتياجات المجتمع الأردني من القوى البشرية الفنية المدربة التي تستطيع أن تسهم في مشاريع التنمية، وليساهم في إعداد القوى البشرية اللازمة للتنمية الشاملة في مختلف التخصصات، اضافة الى ان هذه الفترة شهد الاردن انفتاح على العالم وزيادة الاستثمارات الاجنبية مما يتطلب توفير الايدي العاملة الماهرة والمدربة، وهكذا تظهر الأهمية الإستراتيجية للتعليم العالي

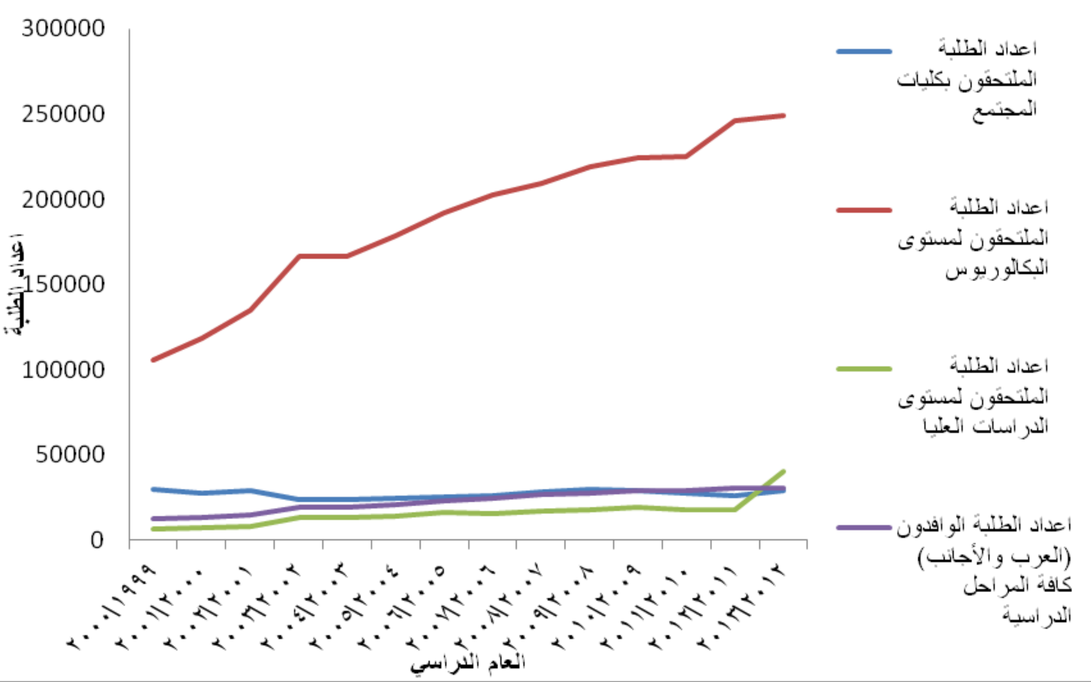
الجدول 1. تطور اعداد الطلبة الملتحقون في التعليم العالي من العام الدراسي 1999-2000 الى العام الدراسي 2012-2013

العام الدراسي	اعداد الطلبة الملتحقون بكليات المجتمع	اعداد الطلبة الملتحقون لمستوى البكالوريوس	اعداد الطلبة الملتحقون لمستوى الدراسات العليا	اعداد الطلبة الوافدون (العرب والأجانب) كافة المراحل الدراسية
2000\1999	29707	105813	6670	12328
2001\2000	27744	118657	7555	13599
2002\2001	29177	135090	8424	15111
2003\2002	23920	166598	13124	19542
2004\2003	23920	166598	13124	19542
2005\2004	24790	178619	13937	20934
2006\2005	25743	192042	16132	23053
2007\2006	26215	202990	15914	24699
2008\2007	28351	209312	17089	26736
2009\2008	30061	219277	17543	27871
2010\2009	29414	224509	19690	29379
2011\2010	27528	225443	17537	29028
2012\2011	26487	245884	17491	30686
2013\2012	28865	249432	40718	30989

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الاردنية مجموعة التقارير الاحصائي للسنوات من 2000 الى 2013

من خلال مشاهدة الشكل رقم (1). نلاحظ التزايد المستمر للطلب على مرحلة البكالوريوس طيلة فترة الدراسة، اما طلبة كليات المجتمع فنلاحظ وجود تذبذب في الطلب عليه حيث يلاحظ تزايد في بداية الفترة خلال الخمسة سنوات الاولى من فترة الدراسة ثم انخفاض بالطلب خلال الثلاث سنوات التي تليها ثم تزايد الطلب عليه ولكنه بصورة طفيفة. اما طلبة الدراسات العليا فنلاحظ التزايد في الطلب مستمر ولكن بنسبة قليلة وفي نهاية الفترة يلاحظ وجود زيادة بنسبة ستة اضعاف العدد في بداية فترة الدراسة. اما الطلبة الوافدون فالزيادة تبدو مستمرة الى ان وصلت في نهاية فترة الدراسة الى ما يقارب 2,5 اضعاف العدد في بداية فترة الدراسة. فالملاحظ انه يوجد تزايد في اعداد الطلبة بكافة المراحل وهذا يتطلب توفير الموارد الازمة من الابنية وتجهيزها بالمتطلبات الدراسية ورصد الاموال اللازمة لذلك.

الشكل ١. تطور اعداد طلبة التعليم العالي في الاردن ٢٠٠٠-٢٠١٣



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التعليم العالي الاردنية

(2-2-2) الانفاق على التعليم العالي في الاردن

(2-2-2-1) تطور اعداد الطلبة والإنفاق على التعليم العالي خلال الفترة 2000-2013

لقد شهد الاردن ارتفاعاً ملحوظاً في حجم الانفاق العام على التعليم العالي خلال فترة الدراسة 2000-2013 وتحمل القطاع الخاص الى جانب الدولة هذا العبء من الانفاق بعد اشراكه بالمسؤولية التعليمية وفتح المجال امامه للاستثمار في التعليم لتقديم الخدمة للفرد و المجتمع.

ويوضح لنا الجدول رقم (2)، تطور حجم الانفاق على التعليم العالي الى جانب اعداد طلبة التعليم العالي خلال فترة الدراسة 2000-2013، ويبين الانفاق على التعليم العالي ونصيب الطالب من هذا الانفاق. ويتضح الارتفاع في حجم الانفاق العام والخاص على التعليم العالي من عام 2000 الى عام 2013 وكذلك ارتفاع نصيب الطالب الواحد من هذا الانفاق على التعليم العالي، وارتفاع الانفاق ونصيب الطالب الواحد مؤشر جيد يدل على ان قطاع التعليم العالي يحظى باهتمام الدولة المتزايد عبر الزمن، وهذا التزايد في حجم الانفاق واعداد الطلبة يدل ايضاً على التوسع في الاستثمار البشري لما له من اهمية اقتصادية على النمو الاقتصادي.

كما يبن لنا الشكل رقم 2. الصورة الاكثر وضوح لهذا النمو في الانفاق على قطاع التعليم العالي وحجم التوسع بهذا القطاع المتمثل بأعداد الطلبة لكافة مراحل التعليم العالي، حيث بدء النمو في الانفاق واعداد الطلبة بصورة مستمرة من عام 2000 الى عام 2008 العام الذي ارتفع به حجم الانفاق بنسبة 62% عن حجم الانفاق للعام 2007 ، لكن هذه الزيادة لم تدم طويلاً فسرعانً ما انخفضت في الاعوام من 2009 و 2010 لكن عاد حجم الانفاق بالارتفاع خلال الاعوام الاخيرة لكن بصورة متذبذبة ليعود بالارتفاع متجاوز الثلاث مئة مليون دينار اردني. ويعود سبب الارتفاع في حجم الانفاق على التعليم العالي خلال العام 2008 وما تلاها الى جوانب عدة الجانب الاول هو زيادة نصيب التعليم العالي من الانفاق العام اي من الموازنة ومن جانب اخر زيادة مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم العالي من خلال انشاء الجامعات والكليات الاهلية.

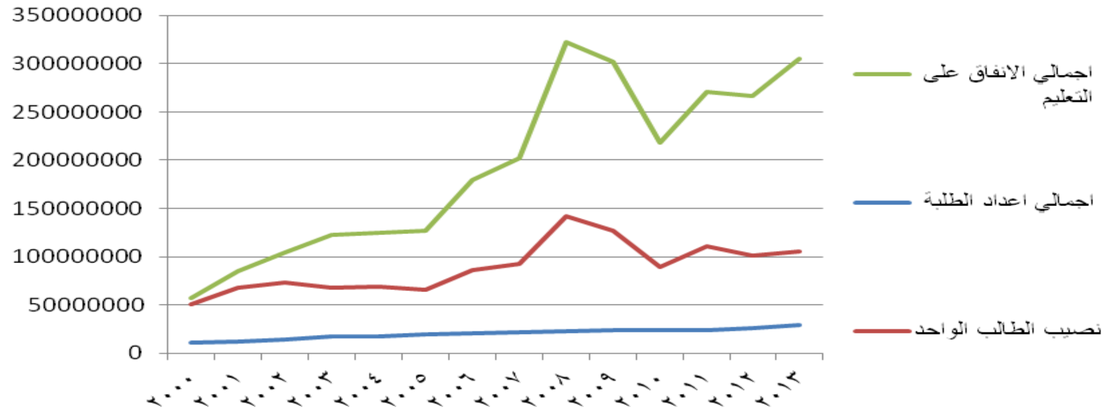
الجدول 2. اجمالي عدد الطلبة والإنفاق الاجمالي ونصيب الطالب الواحد من الانفاق على التعليم العالي في الاردن للفترة من 2000 الى 2013

السنة	اجمالي اعداد الطلبة /طالب	اجمالي الانفاق على التعليم /دينار اردني	نصيب الطالب الواحد\دينار
2000	112483	57750900	513
2001	126212	85174955	675
2002	143514	104634065	729
2003	179722	122385475	681
2004	179722	124570709	693
2005	192556	127423947	662
2006	208174	180043790	865
2007	218904	202199884	924
2008	226401	322127516	1423
2009	236820	301843590	1275
2010	244199	217757456	892
2011	242980	270609273	1114
2012	263375	266751061	1013
2013	290150	305091185	1051

المصدر: - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تقارير سنوية من عام 2000 الى عام 2013

- وزارة المالية دائرة الموازنة العامة قانون الموازنة العامة من عام 2000 الى عام 2013
- الجامعات الاردنية الخاصة التقارير السنوية

شكل ٢ . نمو اجمالي كل من اعداد الطلبة والانفاق على التعليم ونصيب الطالب من الانفاق خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة المالية ووزارة التعليم العالي الاردنية

(2-2-2-2) حجم الانفاق على التعليم العالي ونسبته الى الناتج القومي الاجمالي

يمكن من خلال هذه النسبة قياس مدى ما يضحي به المجتمع سنوياً من موارده المتاحة للإنفاق على لقطاعات الاقتصادية والاجتماعية الاخرى مقابل الانفاق على قطاع التعليم العالي.

ونسبة الانفاق على التعليم العالي من الناتج المحلي الاجمالي تعتبر مؤشراً أساسياً لقياس المجهود المالي على التعليم العالي، واستخدم هذا المؤشر من قبل المهتمين باقتصاديات التعليم للدلالة على الجهد المقدم للتعليم وعلاقته بالجهود الاخرى للبلد من نواحي التنمية الاقتصادية الأخرى، ومن خلال الاطلاع على بيانات الجدول رقم(3) الذي يبين ان النسبة ما بين الانفاق على التعليم لعالي والناتج القومي الاجمالي ارتفعت من (1.0%) عام 2000م الى (1.3%)عام 2013م .

من خلال ملاحظة البيانات في الجدول رقم(3) يبين تزايد نسبة الانفاق على التعليم العالي الى الناتج القومي ولكن بشكل طفيف رغم تزايد حجم الانفاق على التعليم العالي، ويعود هذا الضعف بنسبة الزيادة الى زيادة حجم الناتج القومي التي تفوق حجم الزيادة في الانفاق على التعليم العالي.

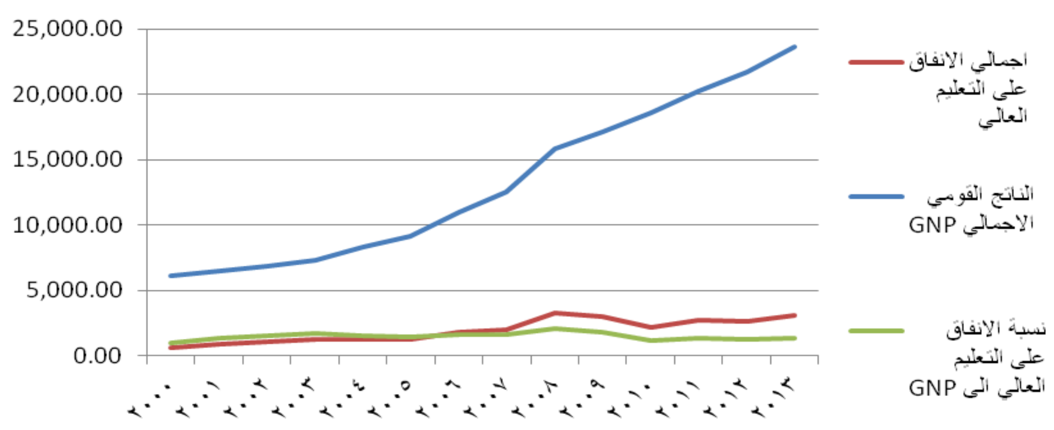
كما يتضح هذا النمو في كلا من حجم الانفاق على التعليم العالي والحجم الناتج القومي الاجمالي من خلال الشكل رقم (3). الذي يبن كيف ان حجم الانفاق على التعليم العالي بحالة ارتفاع ونمو مستمر حتى وصل في نهاية الفترة الى ما يقارب خمسة اضعاف حجم الانفاق في بداية الفترة. كذلك نجد نمو متسارع ونشط في حجم الناتج القومي الاجمالي الذي وصل في نهاية الفترة الى اربعة اضعاف حجمه في بداية الفترة.

جدول 3. حجم الانفاق على التعليم والناتج القومي الاجمالي ونسبة الانفاق الى الناتج القومي للفترة من 2000 الى 2013

السنة	اجمالي الانفاق الحكومي على التعليم العالي * \بالمليون	الناتج القومي الاجمالي GNP** \بالمليون	نسبة الانفاق على التعليم العالي الى GNP***
2000	57.75	6069.7	1.0%
2001	85.17	6478.3	1.3%
2002	104.63	6848.6	1.5%
2003	122.39	7320.8	1.7%
2004	124.57	8285.1	1.5%
2005	127.42	9163.9	1.4%
2006	180.04	10996.6	1.6%
2007	202.20	12539.6	1.6%
2008	322.13	15885.5	2.0%
2009	301.84	17178.8	1.8%
2010	217.76	18609.6	1.2%
2011	270.61	20288.8	1.3%
2012	266.75	21689.6	1.2%
2013	305.09	23611.2	1.3%

المصدر: *وزارة المالية: دائرة الموازنة العامة قانون الموازنة للسنوات من 2000 الى 2013
** البنك المركزي الاردني
*** نسبة الانفاق على التعليم الى الـGNP من اعداد الباحث

شكل٣. حجم الناتج القومي و اجمالي الانفاق على التعليم ونسبة الانفاق على التعليم العالي الى الناتج القومي الاجمالي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣



المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة المالية وبيانات البنك المركزي الاردني

(3-2-2-2) حجم الانفاق الحكومي على التعليم العالي ونسبته الى الموازنة العامة للدولة

يعد مؤشر الموازنة العامة من المؤشرات التي تقيس الجهد المبذول من قبل الحكومة تجاه قطاع التعليم العالي ومدى اهتمام الحكومة بهذا القطاع، كما يوضح الجدول رقم(4) تطور نسبة المخصص من ميزانية الدولة للإنفاق على التعليم العالي، حيث ان حجم الانفاق على التعليم العالي بلغ (1,73) مليون وسبعمائة وثلاثون الف دينار اردني للعام 2000 في الوقت الذي بلغ حجم الموازنة العامة للدولة مليارين و اربع ملايين وسبعة مائة الف دينار اردني لنفس العام، اي ان نسبة الانفاق على التعليم العالي من ميزانية الدولة للعام 2000م كانت ما مقداره (0.09) في المائة،.

جدول 4. الانفاق الحكومي على التعليم ونسبته من الموازنة العامة للدولة للفترة من 2000 الى 2013

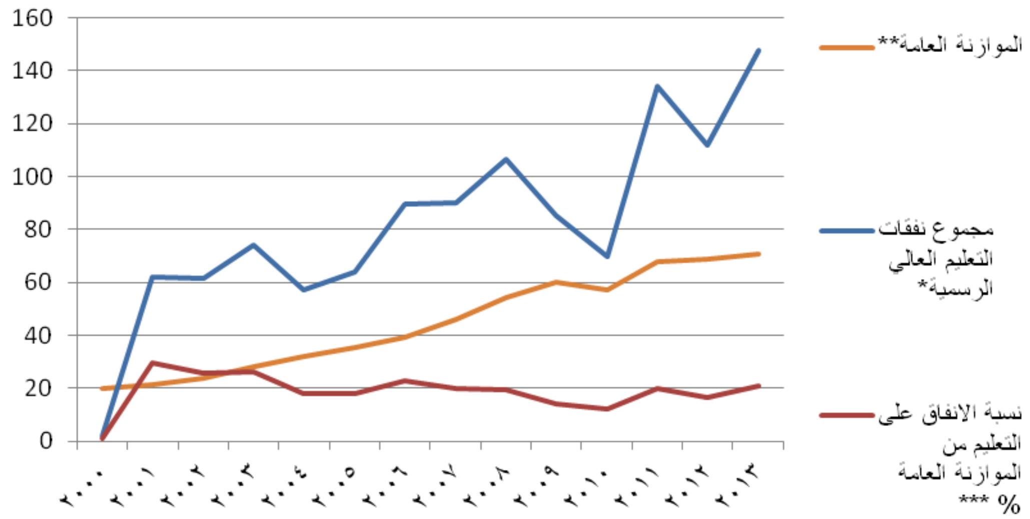
السنة	مجموع نفقات التعليم العالي الرسمية*	الموازنة العامة**	نسبة الانفاق على التعليم من الموازنة العامة % ***
2000	1.730	2004.7	0.09
2001	62.081	2111.7	2.94
2002	61.571	2396.2	2.57
2003	74.238	2809.8	2.64
2004	57.149	3180.5	1.80
2005	63.967	3538.9	1.81
2006	89.755	3912.2	2.29
2007	90.167	4586.5	1.97
2008	106.616	5431.9	1.96
2009	85.318	6030.5	1.41
2010	69.944	5708	1.23
2011	134.090	6796.6	1.97
2012	111.935	6878.2	1.63
2013	147.872	7077.1	2.09

المصدر: * وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: تقارير سنوية للفترة 2000 الى 2013

** وزارة المالية : دائرة الموازنة العامة، قانون الموازنة العامة للفترة 2000 - 2013

*** النسبة من عمل الباحث

شكل.٤ نمو كلا من حجم النفقات الحكومية على التعليم العالي والموازنة ونسبة الانفاق على التعليم الى الموازنة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣



المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التعليم العالي ووزارة المالية الاردنية

ويلاحظ خلال الفترة الممتدة من عام 2000م الى 2013م مدى زيادة كل من حجم الانفاق الحكومي وحجم الموازنة العامة و النسبة المخصصة من ميزانية الدولة لقطاع التعليم العالي، حيث بلغ حجم الانفاق على التعليم العالي ما مقداره مائة وسبعة وأربعون مليون و ثمانمائة واثنان وسبعون الف دينار اردني لعام 2013م، اي ان نسبة الانفاق على التعليم من حجم الموازنة العامة للدولة بلغ ما نسبته (2.09) في المائة، ان دل هذا على شيء انما يدل على مدى اهتمام الحكومة بقطاع التعليم العالي

(4-2-2-2)حجم الانفاق الخاص والحكومي ونسبت كل منهما الى الانفاق الاجمالي على التعليم العالي

لا شك ان القطاع الخاص يؤدي دور مهم بدعم التعليم العالي في الارد و يقوم القطاع الخاص الى جانب الدولة بالمساهمة بالإنفاق على التعليم العالي في الاردن وذلك للدور الذي يلعبه هذا القطاع في العملية التعليمية او الاستثمار التعليمي، اما عن مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار التعليمي فقد يظهر ذلك جلياً من خلال نسبة الانفاق الخاص على التعليم العالي الى الانفاق الكلي على التعليم العالي في الاردن الذي يشكل جزء لا يستهان به، بل يضاهي ما تخصصه الدولة للإنفاق على الجامعات الرسمية، فمن حيث حجم الانفاق يبين الجدول رقم(5) حجم الانفاق الخاص والعام على التعليم العالي وتطوره خلال فترة الدراسة، ففي العام 2000م بلغ اجمالي ما يقوم بإنفاقه القطاع الخاص على الجامعات الخاصة في التعليم العالي ستة وخمسون مليون وواحد وعشرون

الف دينار اردني، في الوقت الذي بلغ فيه ما تخصصه الدولة للتعليم العالي من موازنتها مليون وسبعمائة وثلاثون الف دينار، اي ان نسبة مشاركة القطاع الخاص بالإنفاق على التعليم بلغة (97%) في الوقت الذي بلغة نسبة مشاركة القطاع العام بالإنفاق على التعليم من مجمل الانفاق على التعليم في الاردن ما نسبته (3%)، خلال العام 2000م.

لكن في عام 2013م نجد ان مشاركة القطاع الحكومي ارتفعت لتصل الى (48%) من مجمل الانفاق على التعليم العالي هذا ناهيك عن ان هذه النسبة ليست هي الاعلى خلال فترة الدراسة حيث بلغ في اعلى مستوياته في عام 2001م حتى وصلت النسبة الى (73%) من اجمالي الانفاق على التعليم العالي، وبلغ ما تنفقه الدولة من اموال على التعليم العالي في عام 2013م ما مقداره مائة وسبعة واربعون مليون و ثمانمائة واثنان وسبعون الف دينار اردني، وبلغ ماينفقه القطاع الخاص على التعليم العالي ما مقداره مائة وسبعة وخمسون مليون ومائتان وتسعة عشر الف دينار اردني. هذا مؤشر يدل على تطور الانفاق على التعليم العالي بشقيه الخاص الذي يوضح مدى وحجم الاستثمار في التعليم، والعام يبين مدى اهتمام الدولة بهذا القطاع الذي يعتبر حقل انتاج الكوادر القادرة على تنمية موارد البلد وتنفيذ الخطط التنموية وبالتالي استمرار تطور البلد نحو التقدم والازدهار.

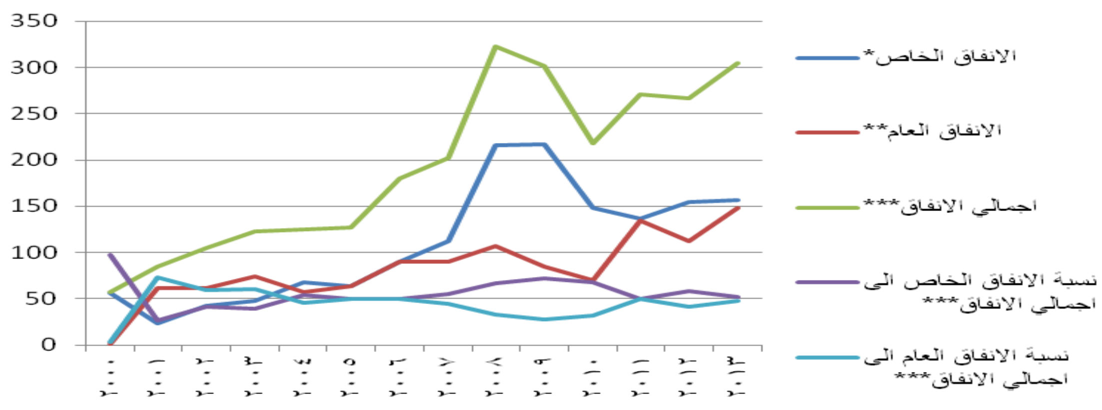
الشكل رقم (5) يبن التذبذب بصورة اكثر وضوح من الجدول حيث نلاحظ ان كلا من الانفاق الخاص والعام والاجمالي على التعليم العالي ينمو بصورة غير مستقرة او بصورة متذبذبة، ويعود هذا التذبذب او عدم الاستقرار في الارتفاع في حجم الانفاق الى انشاء الجامعات الخاصة و الرسمية وضخامة ما ينفق من اموال على انشاء الجامعات حيث تكون تكاليف الانشاء مرتفعة.

جدول 5. حجم الانفاق الخاص والعام ونسبته من اجمالي الانفاق على التعليم العالي في الاردن للفترة من 2000 الى 2013 / مليون دينار

نسبة الانفاق العام الى اجمالي الانفاق***	نسبة الانفاق الخاص الى اجمالي الانفاق***	اجمالي الانفاق***\ مليون دينار	الانفاق العام**\ مليون دينار	الانفاق الخاص*\ مليون دينار	السنة
3%	97%	57.751	1.730	56.021	2000
73%	27%	85.175	62.081	23.094	2001
59%	41%	104.634	61.571	43.063	2002
61%	39%	122.385	74.238	48.147	2003
46%	54%	124.571	57.149	67.422	2004
50%	50%	127.424	63.967	63.457	2005
50%	50%	180.044	89.755	90.288	2006
45%	55%	202.200	90.167	112.033	2007
33%	67%	322.128	106.616	215.512	2008
28%	72%	301.844	85.318	216.526	2009
32%	68%	217.757	69.944	147.813	2010
50%	50%	270.609	134.090	136.520	2011
42%	58%	266.751	111.935	154.816	2012
48%	52%	305.091	147.872	157.219	2013

المصدر:* الجامعات الاردنية الخاصة: تقارير سنوية مختلفة
** وزارة المالية: دائرة الموازنة العامة: قانون الموازنة العامة للسنوات من 2000 الى 2013
*** عمل الباحث

شكل.٥ نمو حجم كل من الانفاق العام والخاص والاجمالي ونسبة كل منهما الى الاجمالي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣



المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة المالية والجامعات الخاصة

الفصل الثالث

النمو الاقتصادي

(3-1)المبحث الاول: الاطار العام للنمو الاقتصادي

(3-1-1): مفهوم النمو الاقتصادي

(3-1-2): النظرية الكلاسيكية

(3-1-3): النظرية النيوكلاسيكية

(3-1-4):نظرية رأس المال البشري

(3-1-5): مصادر النمو الاقتصادي

(3-2) المبحث الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الاردن

(3-2-1): نمو الناتج القومي الاجمالي

(3-2-2): نمو العمالة من حملة الشهادة العليا

(3-2-3): واقع البطالة

(3-1)المبحث الاول: الاطار العام للنمو الاقتصادي ونظرياته

(3-1-1): مفهوم النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة الكلية في انتاج السلع والخدمات في منطقة ما خلال فترة زمنية وهو الناتج القومي الاجمالي، وكذلك يمكن التعبير عنه بالانتاجية أو الكفاءة، وهو زيادة المخرجات لكل وحدة من المدخلات (القوى العاملة ورأس المال المادي) خلال فترة زمنية معينة (Benson, 1963). وهناك مفهوم آخر يرتبط أرتباطاً وثيقاً بمفهوم النمو الاقتصادي ألا وهو معدل نصيب الفرد من الانتاج، وهو الذي يحدد ذلك المعدل التي ترتفع عنده مستويات المعيشة في الدولة ويتوجه أهتمام الدول بصفة أساسية على مسألة نمو نصيب الفرد من النتاج المحلي الاجمالي الحقيقي، وهذا يؤدي إلى أرتفاع متوسط دخل المواطنين في تلك الدولة(القطيفي،1999). ويُعرف النمو الاقتصادي أيضاً بأنه الزيادة بأي مقياس في الاقتصاد وخلال الزمن ويمكن التعبير عنه بمصطلح التغير في أي مفهوم من مفاهيم الدخل القومي، ألا ان مصطلح الناتج القومي الاجمالي (GNP) أي مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة في سنة واحدة، وهو الذي يستعمل في أغلب الاحيان(Rogers, and Ruchlin,1971). وقد عُرّف النمو الاقتصادي في أدبيات النمو بأنه عبارة عن معدل زيادة الانتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في في الطاقة الانتاجية ومدى إستغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة إستغلال الطاقة الانتاجية المتاحة وعلى مستوى جميع القطاعات الاقتصادية، كلما ادى ذلك إلى زيادة معدلات النمو في الدخل القومي والعكس صحيح(عبد الرحمن، وعريقات،2006). ويعد النمو الاقتصادي أحد الاهداف الاقتصادية الرئيسية التي تسعى إليها جميع البلدان في العالم من أجل تطوير إقتصادياتها و من اجل رفع مستويات معيشتها للوصل إلى اعلى مستوى من الرفاهية، ومهما كان مصدر النمو الاقتصادي فمن المهم ان نبين ما يتضمنه النمو الاقتصادي من اختيار بين البدائل المتاحة، سواء كان مصدر النمو هو عن طريق التقدم التقني أو عن طريق الزيادة في رأس المال المادي أو البشري، فجميعها يفرض على المجتمع الاختيار بين استخدام الموارد الانتاجية من أجل الاستهلاك الحالي أو من أجل تحقيق معدلات مرتفعه من النمو الاقتصادي، لان النمو الاقتصادي يتطلب التضحية بالاستهلاك الحالي وتوجيه الجزء الاكبر من الموارد الاقتصادية المتاحة بأتجاه تنمية مصادر النمو(العيسى، 2006). وكذلك يفسر النمو الاقتصادي على انه النمو في قدرة النظام الاقتصادي على تلبية رغبات الاستهلاك الفردية والجماعية اما كيفية تلبية الرغبات فقد تكون مشكلة تقنية تتطلب المحافظة على المنافسة وأصرارها على تأمين السلع الخاصة(هيرش، 1982). اما

(Simon Kuzent) يعرف النمو الاقتصادي بأنه: ارتفاع طويل الاجل في امكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، و تستند هذه الامكانيات المتنامية إلى التنقنية المتقدمة و التكيف المؤسسي والايدولوجي المطلوب لها.(Todaro & Smith, 2003)

ومن أجل التعمق في مفهوم النمو الاقتصادي فلابد من الاشارة إلى ان النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في أجمالي الناتج المحلي(GDP) بل يتوجب الأمر أن تكون الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي وبكلمات أخرى يكون معدل النمو الاقتصادي يفوق معدل النمو السكاني، ففي كثير من الاحيان يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما ألا أن نمو السكان يزيد بمعدل أعلى مما يؤدي إلى عدم ظهور هذه الزيادة في متوسط دخل الفرد، فعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي في بلد ما إلا أنه لم يحقق نمواً في مستوى معيشة أفراده وشعبه(القاضي، 1975). وان النمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط، أي على كم من السلع والخدمات التي قد يحصل عليها ولا يهتم بنوعية السلع والخدمات ولا يهتم بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع من ناحية أخرى. فضلاً عن ان النمو الاقتصادي يتحقق تلقائياً دون تدخل من قبل الحكومة(عجمية وآخرون،2007). وعلى الرغم من ان النمو الاقتصادي وما ينتج عنه من تطور إقتصادي هو حصيلة عوامل إقتصادية وغير الإقتصادية، إلا ان معاييرهُ اصبحت إقتصادية بطبيعتها من دون إهمال لنواحيها النوعية الأخرى، وتشمل هذه المعايير على مقادير مثل الدخل القومي وتوزيعه ومعدل دخل الفرد وتراكم رأس المال ، وهناك معايير أخرى تشمل نمو السكان وصحة المواطنين والتعليم والعمر المتوقع وهي معايير ذات طبيعة اجتماعية أي انها ليست معايير إقتصادية صرفة.

وبذلك يكون النمو الاقتصادي إنما هو عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة. و إن من المهم رصد النمو الإقتصادي وتسجيل ارقامه ولكن الأهم من ذلك هو اكتشاف اسباب ذلك النمو وعوامله بالتالي القدرة على تحقيقه وهنالك مجموعتان من العوامل تؤثران على النمو الإقتصادي وهما:

1- **عوامل داخلية:** تؤثر في النمو الإقتصادي و تتوقف على مدى استخدام عوامل الإنتاج، إذ ليس من الضروري مضاعفة عدد الآلات و الابنية و العمال إذا ما اردنا مضاعفة الإنتاج في بلد ما أو مؤسسة ما، وهذه الحقيقة هامة وحيوية في ميدان التنمية الإقتصادية، إذ يفترض أن يكون العمال الاضافيين لزيادة الإنتاج على مستوى من المهارة والاستعداد ويأتي ذلك من خلال التعليم الذي حصلوا عليه في المدارس والمعاهد والجامعات أو من خلال التدريب أثناء العمل ومن هنا نرى أن حجم القوة العاملة وحده لا يحدد إنتاج

الإقتصاد وإنما يحدده قبل ذلك المستوى الفني والجيد للآلات المستخدمة في الإنتاج ويعتبران من نتاج التربية والتعليم والتي من خلالها يتم رفع المستوى الفني للعمال وإلى صنع الآلات الجيدة و المعقدة وبذلك تكون الأموال التي توضع في عملية التربية والتعليم في مرحلة معينة تمكن الإقتصاد في مرحلة لاحقة أن ينتج إنتاجاً اكبر(الرشدان، 2008).

2- **عوامل خارجية**: وتشمل هذه العوامل قوانين الدولة المنظمة للشؤون الإقتصادية خاصة كالضرائب وقوانين تشجيع الاستثمار وغيرها وتشمل أيضاً الأستقرار السياسي ألذي يسهل عملية النمو الإقتصادي ويدعمه(الحمش،2003)

اما الاستثمار فهو العامل الاساسي الذي يسبب النمو في الناتج أو الدخل القومي الاجمالي مستقبلاً ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما هو الاستثمار الجيد الذي يحافظ على معدل النمو طويل الأجل؟

لقد شغل هذا السؤال أذهان الاقتصاديين منذ آدم سميث وحتى اليوم عبر نظريات النمو الاقتصادي التي سنتحدث عن بعضها فيما بعد:

(3-1-2): النظرية الكلاسيكية

جاءت هذه النظرية لتفسر اسباب النمو الاقتصادي على يد عدد من المفكرين التقليديين امثال آدم سميث، وريكاردو، ومالتوس... الذين حددوا العوامل المسببة للنمو الاقتصادي وهي العوامل التقليدية (العمل، ورأس المال) الداخلة في العملية الانتاجية، حيث ان الزيادة في تراكم راس المال(بافتراض أن نمو القوى العاملة مرتبط دائما بالنمو السكاني باعتباره المصدر للقوى العاملة) تؤدي إلى زيادة في معدل نمو الانتاج مؤقتاً، لكن كلما زاد تراكم راس المال وزاد النمو السكاني كلما تناقصت إنتاجية مدخلات الانتاج وانخفضت الارباح والاجور واتجهه معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الى الركود في الاجل الطويل، وبالتالي عجزت هذه النظرية عن تفسير سبب محافظة دول كثيرة على معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي (بغداوي، 2007).

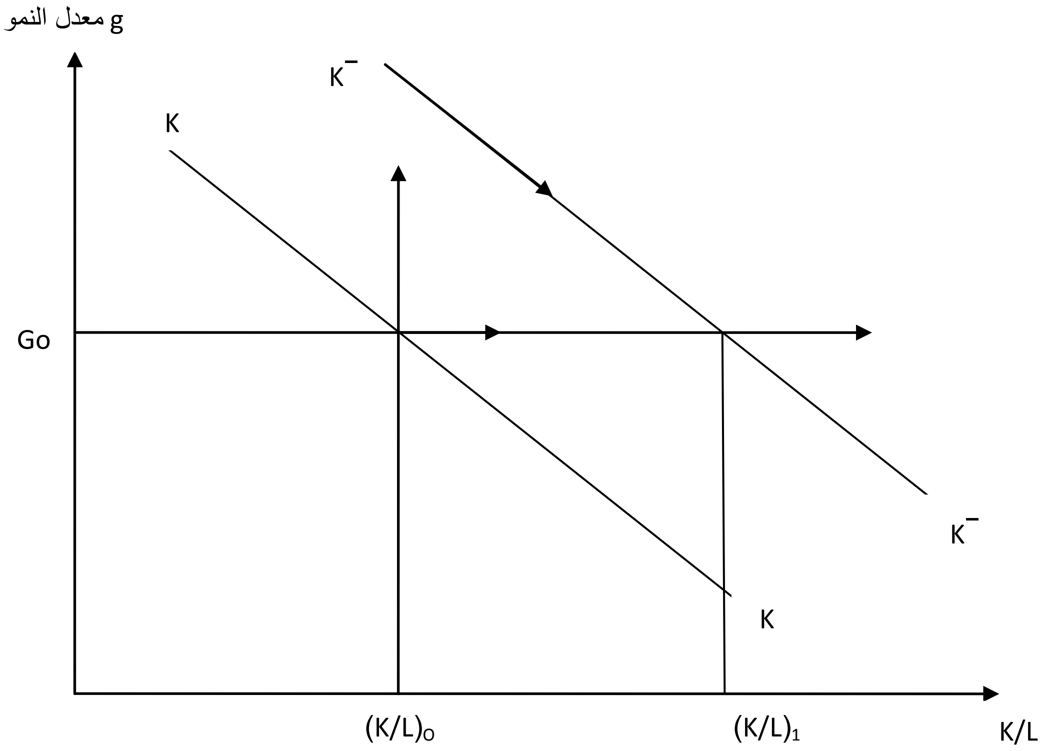
(3-1-3): النظرية الكلاسيكية الحديثة

جاءت هذه النظرية لتفسر النمو الاقتصادي في منتصف الخمسينات على يد الاقتصادي روبرت سولو عام 1956م، بهدف معالجة ضمان معدلات مستمرة من النمو الاقتصادي، وانتهى التحليل للنموذج الكلاسيكي الحديث للنمو - بفرض ان رأس المال هو العنصر الوحيد الذي يستجيب

للعوامل الاقتصادية وعنصر العمل يتحدد خارجياً بالنمو السكاني، وقابلية إحلال عناصر الانتاج وغياب التغير التكنولوجي – إلى النتيجة القائلة بأن الزيادة في تراكم رأس المال المادي تؤدي إلى الزيادة في نسبة رأس المال إلى العمل، وبالتالي زيادة الناتج القومي لمرة واحدة، لكن لا يمكن أن تكون مصدراً للنمو الدائم في نصيب الفرد من الناتج القومي في الاجل الطويل ويعزى ذلك إلى تناقص الانتاجية الحدية لمدخلات الانتاج، بحيث لا يتحقق النمو القابل للبقاء والاستمرار إلا من خلال التغير التكنولوجي من الخارج Exogenous وغير متجسد Disembodied بمعنى أنه مستقل عن معدلات نمو مدخلات الانتاج، و إنما يعتمد على عوامل غير اقتصادية خارجية مثل الاكتشافات والابتكارات العلمية، وبالتالي فإن إدخال التغير التكنولوجي كعنصر ثالث في دالة الانتاج أدخلها في طور الديناميكية(ايسترلي،1991)

لكن التحليل للنظرية الكلاسيكية الحديثة واجه انتقادات كثيرة منذ بداية الستينات على يد الاقتصاديين امثال شولتز (1981) T.Schults، و رومر (1986) Romer، و لوكاس Lucas (1988)، و ديلانو (1994) Delanao، وأشيرو (1989)Ichiro. ومن اهم هذه الانتقادات: ان تنبؤات النموذج مخالفة للواقع، حيث تبين في الحقيقة عدم حساسية معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي للمؤشرات الرئيسة كالتغير التكنولوجي وتراكم رأس المال ومعدل النمو السكاني في النموذج. ويمكن توضيح ذلك في الشكل رقم(6) حيث يفترض أن منحنى معدل نمو رأس المال المادي (KK) سالب الميل بسبب أنه يخضع لتناقص الانتاجية بينما منحنى معدل نمو القوى العامة (LL) أفقي بسبب فرضية أن التغير التكنولوجي من الخارج مستقل عن المصادر الداخلية مثل التعليم والتدريب والصحة والذي يحسن من نوعية القوى العاملة من الداخل، ان الزيادة في الادخار المحلي تؤدي الى زيادة وانتقال المنحنى من (KK) باتجاه اليمين ليصبح (K^-K^-)، وإلى زيادة نسبة رأس المال إلى العمل من $(K/L)_O$ إلى $(K/L)_1$، وبالتالي يزداد الانتاج مؤقتاً، ولكن كلما زادة النقطة (K/L) كلما تناقصت الانتاجية الحدية لرأس المال وتباطأ معدل نمو الاستثمار في مخزون رأس المال الى أسفل حتى يتساوى مع معدل النمو الثابت للقوى العاملة، مما يبقي معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج القومي عند المستويات السابقة دون تأثير. ويسمي كل من رومر (1986) Romer، و لوكاس (1988) Lucas، نموذج (سولو-سوان Solow-Swan) بنموذج التغير التكنولوجي الخارجي أو كما يسميه بنموذج النمو الخارجي.

شكل 6. يوضح النمو الاقتصادي حسب نظرية النيوكلاسيكية للنمو



Sources: Ichiro & Delano (1989),Theoretical Aspects of Growth in Developing Countries.

بالاضافة إلى ذلك فإن لوكاس (Lucas(1988 ، و نايت (Knight(1993 ، يرون أن فرضية النموذج مخالفة للواقع، فإنه لو افترضنا وفقا للتحليل أنه إذا تسنى للدول الوصول إلى نفس التكنولوجيا لكان من المتوقع أن تتقارب معدلات النمو الاقتصادي لهذه الدول في المدى الطويل، لكن في الواقع أن التغيير التكنولوجي لم يحدث بصورة متساوية وخاصة في الدول النامية وذلك لصعوبة انتقال التكنولوجيا بسبب القيود الجمركية المفروضة على واردات التكنولوجيا، كما انه حتى ولو تسنى لدول الحصول على نفس التكنولوجيا من الآلات والمعدات الجديدة فإن معدلات النمو الاقتصادي القومي في الواقع تختلف إذا ما اختلف رأس المال البشري المتمثل بالتعليم عبر الدول. ويرى بارو (Barro (1991، أن تنبؤ النموذج مخالف للواقع، فالنموذج يتنبأ بأن الدول أو الاقاليم الفقيرة التي تكون فيها نسبة رأس المال إلى العمل منخفضة في البداية تحقق معدلات نمو في نصيب الفرد من الدخل أكثر ارتفاعاً وسرعة من الدول الغنية(بفرض ان الفرق الوحيد في اقتصاديات الدول او الاقاليم يكمن في مستوى موجوداتها الرأسمالية في البداية)، فالواقع المشاهد في اقتصاديات الدول النامية اليوم يثبت أن الدول النامية لا يمكن أن تحقق نمواً اقتصادياً أسرع، إلا إذا كانت تمتلك رأس مال بشري (مخزون تعليمي) يفوق الدول المتقدمة. كما يرى كلاً من شولتز (T.Schults(1981 و لوكاس(Lucas (1988، أن النماذج الكلاسيكية والنيوكلاسيكية غير

ملائمة لتفسير آلية النمو الاقتصادي، وأيضاً عاجزة عن تفسير التفاوت في اجور الافراد ومعدلات النمو الاقتصادي عبر الملاحظ في عالم اليوم، والسبب في ذلك مرده إلى كونها عاجزة عن إثبات عدم التجانس في مدخلات الانتاج، ومع بداية الستينات أصبح الهدف الاقتصادي للمشروعات والدول هو الاسراع بمعدل النمو الاقتصادي والمحافظة عليه في الاجل الطويل وزيادة القدرة التنافسية للمشروعات والدول، مما ادى إلى بروز التساؤل التالي لدى الاقتصاديين: ما هي النظرية الملائمة لتفسير الظاهرة الديناميكية للنمو الاقتصادي وأختلافات أجور الافراد العاملين والنمو الاقتصادي عبر الدول والمحافظة على معدل النمو في الاجل الطويل؟ ويرى النيوكلاسيك مثل شولتز (T.Schults(1981 ، و بيكر (Backer(1990، وآخرون في الثمانينات من القرن الماضي أمثال رومر (Romer(1986، و لوكاس(Lucas (1988، وغيرهما أن النظرية الملائمة لتفسير النمو الاقتصادي هي نظرية رأس المال البشري التي تبين آلية تحديد تراكم راس المال المادي والبشري من ناحية ، وبين مصادر فرص استثمار جديدة كالاستثمار في رأس المال البشري(التعليم) الذي يحافظ على استقرار انمو الاقتصادي في الاجل الطويل.

(3-1-4): نظرية رأس المال البشري " أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي"

ادرك بعض رجال الاقتصاد الاوائل منذ وقت طويل أهمية الاستثمار في التعليم، فالاقتصادي آدم سميث يؤكد أن التعليم جزء من رأس المال الثابت ذلك لما ينتج عنه من مهارات ومعرفة تزيد من إنتاجية العامل أو المشروعات (Machlup,1982).

أما مالتوس فيرى أن التعليم عامل من عوامل فيرى ان التعليم عامل مهم من عوامل تحديد النسل، كما انه عامل مهم في تنمية صفات الحرص أو التدبير أو الادخار، أما جون ستيوارت فيرى أن امتلاك كل افراد المجتمع تعليماً بمستوى التعليم الاساسي على الاقل هو في صالح التقدم الاقتصادي والاجتماعي. لكن الاقتصاديين الاوائل لم يعطوا اهتماماً لدور التعليم في النمو والتنمية الاقتصادية في نظريات ونماذج النمو الاقتصادي والذي يرجع إلى صعوبة قياس دور العامل البشري في التنمة بالمقارنة مع إمكانية قياس رأس المال المادي وإمكانية تحليل العلاقة بين حجم رأس المال المادي كمتغير مستقل وحجم الانتاج كمتغير تابع في نموذج هارود-دومر(بدر واخرون، 1990).

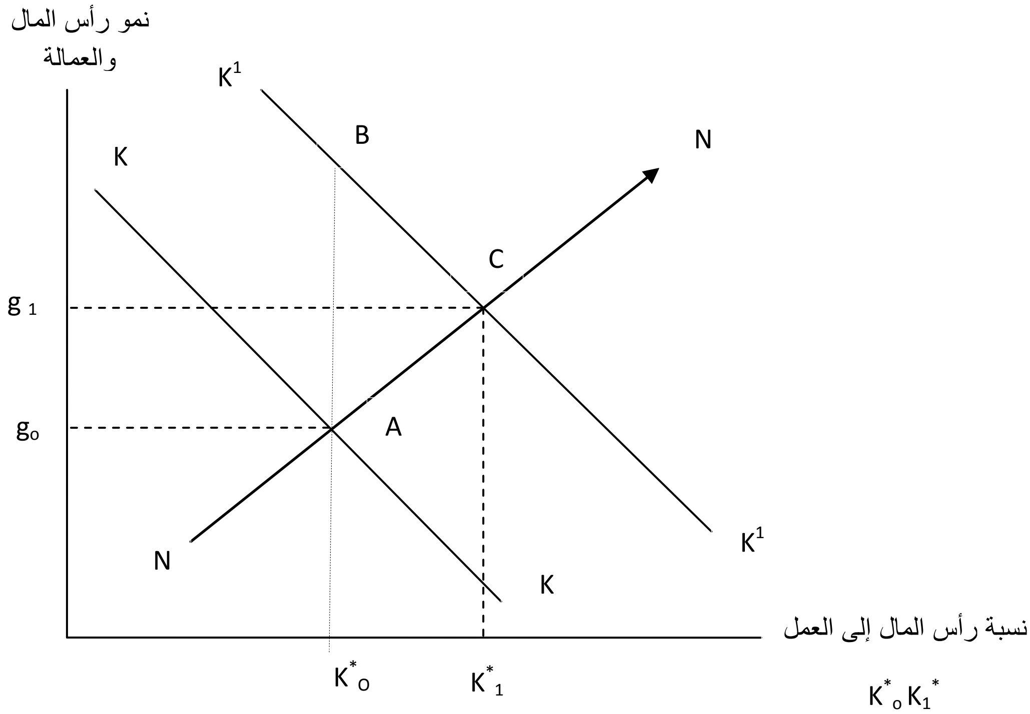
بالاضافة إلى أن الاقتصاديين الكلاسيك والنيوكلاسيك كانوا ينظرون إلى عنصر العمل في دالة الانتاج على انه مجرد مدخلات غير متمايزة، فظلت النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية عاجزة

عن تفسير أسباب التفاوت في اجور الافراد والنمو الاقتصادي بين الدول في عالم الواقع (Schultz,1980).

لكن في الستينات أكد بعض الاقتصاديين المحدثين في الولايات المتحدة على اهمية دور العامل البشري في التنمية الاقتصادية، وكانت بداية ذلك على يد الاقتصادي شولتز الذي أكد في خطابه في الاجتماع السنوي لجمعية الاقتصاديين في عام 1960م على مفهوم رأس المال البشري، الذي يشمل الاستثمار في التعليم والتدريب والصحة، حيث يكون الاستثمار في التعليم مصدراً أساسياً للاستثمار في رأس المال البشري كما أن العلاقة المميزة لرأس المال البشري في أنه بشري لأنه متجسد في الانسان، وهو رأس مال لأنه مصدر اشباعات مستقبلية أو عوائد مستقبلية أو كلاهما(بحر، 1981)

وعليه نجد أن نظرية رأس المال البشري تفترض أن النمو الاقتصادي القابل للبقاء في الاجل الطويل يتحدد من الداخل بواسطة افتراض أن التغير التكنولوجي لزيادة إنتاجية العمل متغير داخلي ، يعتمد على الاستثمار في رأس المال البشري بدلاً من التغير التكنولوجي الخارجي، الذي يعمل على تحسين نوعية القوى العاملة من الداخل في المدى الطويل. فالشكل رقم(4) يوضح دور التغير التكنولوجي من الداخل عن طريق تخصيص جزء من الدخل القومي للاستثمار في التعليم والتدريب والصحة، وبفرض أن المنحنى (LL) موجب الميل يعبر عن العلاقة الايجابية بين معدل نمو القوى العاملة والتقدم التكنولوجي بسبب الاستثمار في رأس المال البشري وبين النحنى (KK) سالب الميل الذي يعبر عن العلاقة السالبة بين معدل تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي بسبب تناقص الانتاجية الحدية لرأس المال ، و يفرض أن الزيادة في معدل الادخار المحلي سوف يؤدي إلى انتقال المنحنى(KK) إلى اليمين ليصبح (K^1K^1)، وتتحدد نقطة التوازن الجديدة عند النقطة(C)، ومستوى أعلى من معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (g) وكثافة رأس المال (K^1/L)، وذلك بسبب التحسن في نوعية العمالة من خلال التعليم والتدريب ويسمى هذا النموذج بنموذج النمو الداخلي أو التغير التكنولوجي من الداخل (lchiro & Delano,1989).

شكل 7. النمو الاقتصادي وفق النظرية الكلاسيكية الحديثة



Sources: Ichiro & Delano (1989),Theoretical Aspects of Growth in Developing Countries.

وبناءاً على هذا النموذج الذي استند عليه جورج ساكاروبولس في دراسته عن الدول النامية والمتقدمة أن السبب الرئيسي والحقيقي في استمرار النمو الاقتصادي المرتفع في الدول المتقدمة هو ارتفاع المخزون التعليمي وارتفاع في معدل العائد من رأس المال البشري في القطاعات الانتاجية مما يؤدي إلى ارتفاع في إنتاجية العمل وارتفاع في معدل النمو الاقتصادي بينما حالة استقرار التخلف الاقتصادية في الدول النامية يعزى على قلة المخزون التعليمي وانخفاض العائد من رأس المال البشري وبالتالي انخفاض معدل عوائد الاستثمار الكلية وانخفاض النمو الاقتصادي في تلك الدول (Backer,1990).

(3-1-5): مصادر النمو الاقتصادي

مصادر النمو الاقتصادي كثيرة ومتنوعة، ومن الصعب دراستها وتحليلها جميعاً، إلا أنه اتفق على وضع مصادر النمو على الشكل التالي:

(Todaro, Michail,1989)

1- تراكم رأس المال، متضمناً كل الاستثمارات الجديدة في الارض والمعدات.
2- النمو السكاني وبالتالي نمو القوى العاملة.
3- التقدم التكنولوجي.

وقد استخدم كثير من الاقتصاديين دالة الانتاج التالية لدراسة المصادر السابقة لمعرفة أثر هذه المصادر على النمو الاقتصادي، والشكل العام لتلك الدالة هو:

$$Y = F(L, K, A) \ldots\ldots 1$$

حيث ان:

Y= الناتج القومي الاجمالي.

L= العمل.

K= رأس المال.

A= الارض.

ولكن الملاحظ للدالة رقم(1) يجد انها لا تحتوي على البعد الزمني، وكذلك لا تظهر حالة التكنولوجيا فيها، وعند إضافة البعد الزمني والتكنولوجي فإنها تصبح على الشكل التالي:

$$Y_t = F(L_t, K_t, A_t) \ldots\ldots\ldots 2$$

حيث ان t= المستوى التكنولوجي.

وقد قام كلاً من كوب (C. W. cob) و دوجلاس (Paul H.Douglas) بتطوير شكل ملائم للدالة الانتاجية، واصبحت تلك الدالة فيما بعد تعرف بأسمهما وتأخذ الشكل التالي:

$$Y_t = e^{\emptyset t} A_t^a L_t^b K_t^y \ldots\ldots\ldots 3$$

حيث ان ø، a، b، y ثوابت

وان e= ثابت قيمته التقريبية =(2.71828)

وعند اجراء بعض العمليات الحسابية تظهر الدالة رقم 3 بالشكل التالي:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \emptyset + \alpha\frac{\Delta A}{A} + \beta\frac{\Delta L}{L} + y\frac{\Delta K}{K} \ldots\ldots\ldots 4$$

حيث Δ= تشير إلى مقدار التغير عبر الزمن.

تظهر المعادلة (4) أعلاه أن النمو في الناتج القومي الاجمالي هو محصلة النمو في عوامل الانتاج، ويمكن دراسة كل عامل من عوامل الانتاج السابقة كلاً على حدا وبيان أثرها على النمو الاقتصادي

1- **رأس المال Capital:** ينتج تراكم راس المال عندما تدخر الأمة ومن ثم تستثمر جزءا من دخلها الحالي بقصد زيادة الإنتاج والدخل في المستقبل، كذلك يمكن أن ينتج تراكم رأس المال عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي والمساعدات الخارجية هذا ويقسم رأس المال إلى قسمين هما:
   - رأس المال المادي.
   - رإس المال البشري.

   ومن اشكال رأس المال المادي المصانع الجديدة والآلات والمعدات والأدوات. أما رأس المال البشري، فمن أشكاله استثمار العنصر البشري في التعليم الرسمي والتعليم الغير الرسمي والتدريب في العمل والتدريب أثناء العمل وكذلك الاستثمار في الصحة. ولكن حتى يؤدي رأس المال بشقيه (المادي والبشري) دوره بشكل صحيح في النمو الإقتصادي، يجب أن يسبقه استثمارات في البنية التحتية حتى تساعد في تسريع العملية الإنتاجية ومن هذه الاستثمارات، الطرق، الجسور، السكك الحديدية، الاتصالات، الكهرباء.

2- **العمل Labor:** يعتبر عنصر العمل من العناصر المهمة في زيادة الإنتاج وبالتالي في زيادة معدلات نمو الناتج القومي، ويعتبر نمو السكان الأساس بالنسبة لزيادة عنصر العمل وزيادة القوى العاملة بشكل عام، فزيادة الحجم الكلي للسكان تعني الزيادة الكلية لحجم السوق المحلي وبالتالي زيادة في حجم القوى العاملة.

ويجب التركيز على نوعية عنصر العمل، حيث يعتبر التحسين في نوعية عنصر العمل من العناصر الهامة في زيادة الإنتاجيه ، ويتم تحسين عنصر العمل عن طريق التعليم والتدريب أثناء العمل.

3- **التقدم التكنولوجي Technical Progress:** أشارت العديد من الدراسات أن معظم الزيادة الحاصلة في حصة الفرد الحقيقية من الدخل القومي في الدول الصناعية، تعزى إلى التقدم التكنولوجي والقليل يعزى إلى التراكم الرأسمالي ويزيد التقدم التكنولوجي من إنتاجية العمل و رأس المال بنفس النسبة.

4- **الأرض Land:** يعتبر عنصر الارض أحد مصادر النمو ألاقتصادي على أن هذا العنصر لا يعطي الاهتمام الكبير بالنسبة للدول المتقدمة حيث أن الأرض مستغلة بالشكل الأمثل، بعكس الدول النامية التي لا تزال نسبة كبيرة من اراضيها التي يمكن أن تستغل بشكل أفضل.

(2-3)المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في الاردن خلال الفترة 2000-2013

اصبح مصطلح النمو الاقتصادي شائع الاستعمال في الادبيات الاقتصادية وأدبيات الصحافة الاردنية والعالمية، وحتى يكون النمو الاقتصادي مفيداً للدولة يجب ان يكون أكبر من النمو السكاني، فمن المعلوم ان معدل النمو السكاني للأردن يصل الى 2.2% وعليه يجب ان يكون معدل النمو الاقتصادي الحقيقي اكبر من معدل النمو السكاني، حتى تصبح عوائد التنمية مؤثرة في المسيرة الاقتصادية في الدولة.

(3-2-1): نمو الناتج القومي الاجمالي

يبين الجدول رقم(6). تطور الناتج المحلي الاجمالي وعدد السكان و نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي خلال اللفترة من 2000 الى 2013، ويتضح من خلال البيانات ادنا ان الناتج المحلي الاجمالي بحالة تطور ونمو من سنة 2000م والبالغ خمسة مليار وتسعمائة وثمانية وتسعون مليون وخمسمائة الف دينار اردني، وكان عدد السكان قد بلغ اربعة مليون وثمانمائة وسبعة وخمسون الف نسمة، وبلغ نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الاجمالي ما مقداره الف ومائة وخمسة عشر دينار و ستمائة فلس، نلاحظ خلال الفترة الزمنية المدروسة ان كلا من الناتج وعدد السكان ونصيب الفرد الواحد من الناتج بحالة زيادة، ففي العام 2013م وهي نهاية الفترة

المدروسة نجد ان الناتج المحلي الاجمالي اصبح ضعف مقداره في بداية الفترة اي في عام 2000م ليصبح عشرة مليار وثمانمائة واثنا عشر مليون وثمانمائة الف دينار اردني، وعلى الرغم من الزيادة في عدد السكان ولكن الزيادة في الناتج كانت اكبر من الزيادة في عدد السكان وهذا واضح من خلال الزيادة في نصيب الفرد والواحد من الناتج المحلي الاجمالي الذي بلغ الف وستمائة وثلاثة وستون دينار وسبعمائة فلس، اي بمعدل نمو في نصيب الفرد من الناتج بلغ(2.9%) هذا مؤشر جيد على وجود نمو اقتصادي في الاردن خلال فترة الدراسة.

جدول.6، الناتج المحلي الاجمالي وعدد السكان ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2000-2013 في الاردن

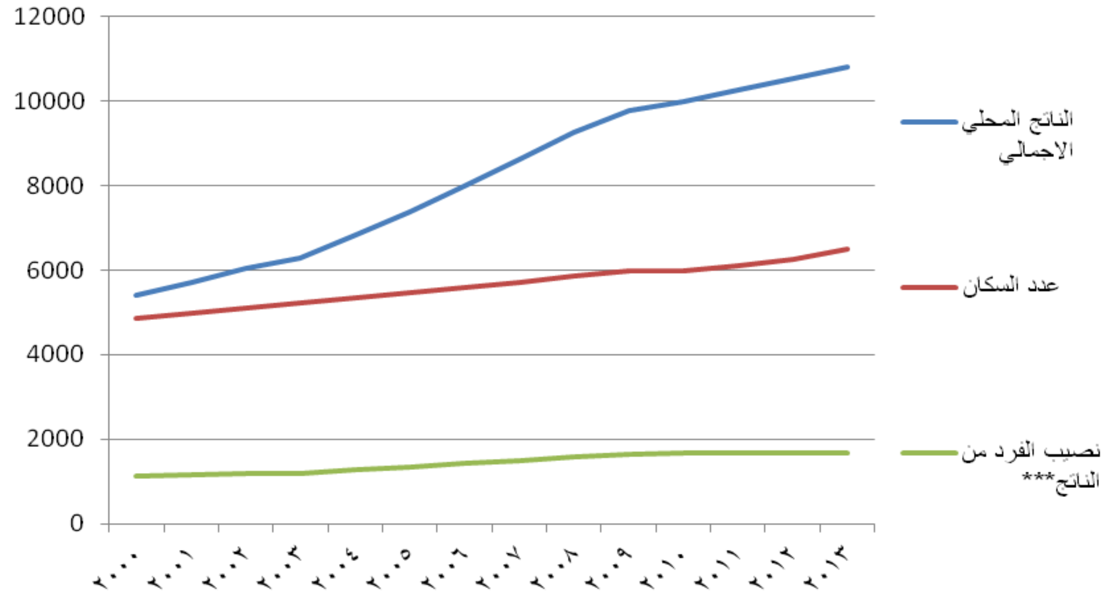
السنة	الناتج المحلي الاجمالي \ مليون دينار *	عدد السكان \ الف نسمة **	نصيب الفرد من الناتج***
2000	5418.7	4857.0	1115.6
2001	5704.2	4978.0	1145.9
2002	6034.2	5098.0	1183.6
2003	6285.2	5230.0	1201.8
2004	6823.7	5350.0	1275.5
2005	7379.6	5473.0	1348.4
2006	7976.9	5600.0	1424.4
2007	8629.0	5723.0	1507.8
2008	9253.1	5850.0	1581.7
2009	9759.9	5980.0	1632.1
2010	9985.5	5980.0	1669.8
2011	10243.8	6113.0	1675.7
2012	10515.3	6249.0	1682.7
2013	10812.8	6499.1	1663.7

المصدر: * البنك المركزي الاردني
** دائرة الاحصاءات العامة
*** اعداد الباحث

ويمكن ملاحظة ذلك ايضاً من خلال مشاهدة الشكل رقم (8). حيث يبين الشكل تطور كلاً من الناتج المحلي الاجمالي وعدد السكان ونصيب الفرد، ويظهر الشكل كيف ان الاسهم ترتفع من

جهة اليسار الى جهة اليمن من دون ان تمر بمرحلة ركود او انخفاض للنمو او نصيب الفرد وهذا يدل على مرحلة ازدهار وانتعاش في الاقتصاد.

شكل.٨ نمو كل من الناتج المحلي الاجمالي وعدد السكان ونصيب الفرد من الناتج خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣



المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي ودائرة الاحصاءات العامة الاردنية

من خلال الجدول رقم (6) والشكل رقم(8) تبين لنا كيف ان الناتج المحلي الاجمالي وعدد السكان ونصيب الفرد من الناتج كان في حالة ازدهار وانتعاش ونمو.

(3-2-2): نمو العمالة من حملة الشهادة العليا

وفي الجدول رقم (7) الذي يوضح فيه حجم العمالة المتعلمة تعليماً عاليا وحجم العمالة الكلية ونسبة العمالة المتعلمة تعليما عاليا الى حجم العمالة الكلية، يتضح من خلال بيانات الجدول ان ان حجم العمالة في الاردن في حالة زيادة ولكن هذه الزيادة غير منتظمة، حيث بلغ عدد اجمالي القوة العاملة في عام 2000م سبعة وثلاثون الف وخمسمائة واثنان وستون عامل في الوقت نفسه بلغ عدد العاملون المتعلمون تعليماً عالياً ستة الاف وستمائة وسبعة عمال وبلغة نسبة العاملون المتعلمون تعليماً عالياً الى اجمالي العاملون ما نسبته (17.6%) وهذه النسبة تطورت وزادة بزيادة حجم العمالة الاجمالية وزيادة حجم المتعلمون تعليماً عالياً ونجد ذلك في نهاية الفترة المدروسة حيث بلغ عدد العاملون الاجمالي اثنان واربعون الف وثمان عمال في عام 2013م وبلغ عدد العاملون المتعلمون تعليماً عالياً احد عشر الف ومائة وسبعة عمال و اصبحت نسبة

العاملون المتعلمون تعليماً عالياً (26.4%) اي بمعدل زيادة بحوالي(9.8%) وهذا مؤشر جيد يدل على زيادة العمالة الجيدة.

ورغم الزيادة في حجم العمالة الكلية والعمالة الجيدة يلاحظ من خلال البيانات في الجدول رقم (7)، ان هناك انخفاض في حجم العمالة الكلية وفي حجم العمالة المتعلمة تعليماً جيداً خلال عام 2004 م لكن نسبة العمالة المتعلمة تعليماً عالياً الى حجم العمالة الاجمالي لم يتأثر بها.

ويعود سبب انخفاض حجم العمالة الاجمالي وحجم العمالة المتعلمة تعليماً عالياً الى عملية تجديد طلبات التوظيف، واستكمال بعض البيانات والمعلومات الضرورية الواجب توفرها لضمان سلامة ودقة عملية إستقطاب الكفاءات والتقليل من نسبة المستنكفين منهم. ومن هذه المعلومات بيان مدى الرغبة بالعمل خارج المحافظة والإقليم من عدمه، وكذلك الدائرة التي لا يرغب طالب التوظيف العمل بها إضافة إلى تحديث البيانات الشخصية كالعنوان البريدي وأرقام الهواتف وقد نتج عن عملية التجديد هذه إنخفاض أعداد المتقدمين بحوالي (50000) متقدما ومتقدمه(ديوان الخدمة المدني،2004)

وبالتالي كان له الاثر المباشرة على حجم التوظيف لذوي الشهادات العليا وحجم العمالة بصورة عامة حيث انخفض حجم العمالة الكلية الى (15478) موظف وموظفة وبلغ حجم العمالة المتعلمة تعليماً عالياً الى (2996) موظف وموظفة

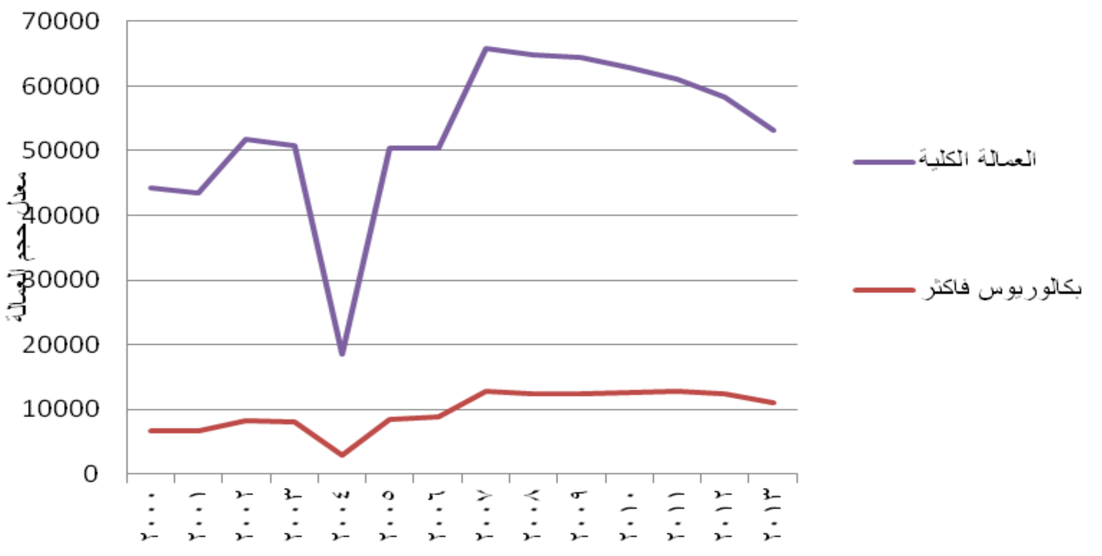
جدول.7، حجم العمالة المتعلمة تعليماً عالياً وحجم العمالة الكلية خلال الفترة 2000-2013 في الاردن

السنة	بكالوريوس فأكثر*	العمالة الكلية*	نسبة العمالة المتعلمة تعليماً عالياً الى العمالة الكلية %**
2000	6607	37562	17.6
2001	6683	36725	18.2
2002	8264	43471	19.0
2003	8154	42685	19.1
2004	2996	15478	19.4
2005	8368	42120	19.9
2006	8845	41478	21.3
2007	12865	53035	24.3
2008	12458	52316	23.8
2009	12319	52090	23.6
2010	12667	50211	25.2
2011	12879	48214	26.7
2012	12449	45924	27.1
2013	11107	42008	26.4

المصدر: * دائرة الاحصاءات العامة تقارير سنويه من 2000-2013
** حساب النسبة من اعداد الباحث

الشكل رقم(9) يبين حجم العمالة الاجمالي وحجم العمالة المتعلمة تعليماً عالياً ويوضح الارتفاع والانخفاض في مسار نمو حجم العمالة، كما يوضح ان العمالة في عام 2000م بدأت مرتفعه عند مستوى الـ 37562، موظف وموظفة ثم ارتفع ليصل في نهاية فترة الدراسة الى الـ 42008 موظف وموظفة لكن يوجد هناك انخفاض حاد بحجم العمالة الكلية والمتعلمة تعليما عالياً لكن بعدها عاد ليرتفع مرة اخرى ويصبح اعلى مما كان عليه.

شكل. ٩ حجم العمالة التعلمة تعليماً عالياً



المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات دائرة الاحصاءات العامة الاردنية

(3-2-3): واقع البطالة في الاردن

يمثل سوق العمل الاردني ظاهرة فريدة من حيث خصائصه ومكوناته، حيث يتصف بمجموعة من السمات التي تميزه عن غيره من الاسواق في المنطقة ، فمن ابرز هذه السمات:

- يعتبر سوق العمل الاردني مرسل ومستقبل للعمالة في آن واحد، فهو يصدر قوى عاملة ذات تعليم وتأهيل مرتفعين، ويستورد قوى عاملة للقطاعات التي لا يقبل الاردنيون على العمل بها.
- يعتبر الاختلال في توزيع القوى العاملة على المستوى القطاعي والتعليمي والمهني من ابرز المشكلات التي يعاني منها سوق العمل الاردني.
- للمتغيرات والظروف الاقتصادية والاجتماعية و الديمغرافية والسياسية والتعليمية دوراً هاماً في التأثير على خصائص سوق العمل الاردني، لذلك ادت بمجملها الى زيادة في العرض للقوى العاملة عن الطلب عليها مما ادى ذلك الى ارتفاع معدلات البطالة(وزارة العمل، 2013).
- اتسمت معدلات البطالة بعدم الاستقرار بداية الفترة 2000-2013 حيث كانت تتارجح في بداية الفترة الى عام 2007 بعد ذلك استمت بالاستقرار عند معدل الـ(12%) الى عام 2013.

ومن خلال الجدول رقم(8). الذي يبين نسبة البطالة في الاردن خلال الفترة من 2000-2013 يتضح ان نسبة البطالة في الاردن خلال الفترة تراجعت عن بداية الفترة حيث كانت نسبة البطالة

في عام 2000 بلغت النسبة 13.7% وارتفعت في عام 2001 وعام 2002، ومع مطلع عام 2007 بدء الانخفاض بشكل طفيف منذ عام 2008 لتصل النسبة الى12.6% عام 2013 وهذه دليل واضح ومؤشر جيد على التحسن في التشغيل للعاطلين عن العمل.

جدول 8. نسبة البطالة الاجمالية للفترة من 2000-2013

السنة	ذكور	اناث	الكلي
2000	12.3	21	13.7
2001	13	21.6	14.7
2002	14	21.9	15.3
2003	13.4	20.8	14.5
2004	13.1	23.4	14.7
2005	12.8	25.9	14.8
2006	11.9	25	14
2007	10.3	25.7	13.1
2008	10.1	24.4	12.7
2009	10.3	24.1	12.9
2010	10.4	21.7	12.5
2011	11	21.2	12.9
2012	10.4	19.9	12.2
2013	10.6	22.2	12.6

المصدر: بيانات دائرة الاحصاءات العامة

الفصل الرابع

دور التعليم العالي في النمو الاقتصادي

(1-4)المبحث الاول: دور الاستثمار في التعليم العالي في النمو الاقتصادي

(1-1-4): مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي

(2-1-4): التعليم والنمو القتصادي

(3-1-4): الروابط المفاهيمية بين التعليم العالي و النمو الاقتصادي

(2-4)المبحث الثاني : دور الاستثمار في التعليم في النمو الاقتصادي في الاردن

(1-4)المبحث الاول: دور الاستثمار في التعليم العالي في النمو الاقتصادي

(1-1-4) : مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي

يتطلب التغيير الجذري في عمليات الانتاج التي تحتاجها التنمية التفكير في موضوع العمالة، وتوزيع القوى البشرية وتدريبها وإكسابها مهارات تعينها على احداث ألتطور فزيادة الثروة الوطنية بزيادة الانتاج في السلع مصدر رئيسي التنمية الاقتصادية أو زيادة الدخل القومي، و بالتالي تحسين دخل الفرد، كما ان تحقيق النمو الاقتصادي يتطلب توفير القوى العاملة المدربة والمؤهلة بمهارات وتخصصات متنوعة تقوم تقوم بالعمل وتؤديه على احسن مستوى ممكن. ومن هنا كان الارتباط الوثيق بين التعليم و ألاقتصاد إذ لم يعد ينظر إلى العملية التعليمية على انها نوع من الخدمة تقدم للناس في عزلة عن العملية الاقتصادية ، و انما أصبح ينظر إليها على انها استثمار بصورة أساسية، وأنها والنشاط الاقتصادي وجهان لعملية وتستهدف النهوض بمستوى حياة الفرد والمجتمع. (العارية،2013).

لقد اهتمت دراسات النماذج الاقتصادية منذ ستينات القرن الماضي بإدخال المساهمة التي تقطع عملية تنمية الموارد البشرية ضمن مدخلات هذا النمو. فمن اهم هذه الدراسات الحديثة لتحليل مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي دراستا شولتز ودينسون، حيث قاما هذان الاقتصاديين على سبيل المثال كلا بمفرده بإثبات أن التعليم له مساهمة مباشرة في زيادة الدخل الوطني، وذلك من خلال رفع كفاءة انتاجية اليد العاملة (حسن،1990).

كما قام كلا من Psacharopoulos and Woodhall, (1986) بقياس العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والإلمام بالقراءة والكتابة ومتوسط العمر المرتقب أو المتوقع ان يعيشه الانسان في 83 دولة من العالم الثالث، فوجدوا أن ألاثنتي عشرة دولة التي حققت أعلى معدلات في النمو الاقتصادي كانت تتمتع بأعلى المعدلات في التعليم، وكذلك ما يحقق مواطنوها أطول عمر متوقع.

(2-1-4): التعليم والنمو القتصادي

يُحدّد Richard,&,et,al(1998) النمو الاقتصادي بأربعة محددات رئيسية هي:

أ- النمو في القوى العاملة، ويمكن ان يكون هذا النمو بسبب النمو السكاني.

ب- النمو في رأس المال البشري، ويكون عن طريق زيادة مهارات القوى العاملة من خلال التعليم والتدريب لزيادة الخبرة.

ج- النمو في رأس المال المادي، ويتمثل في توفير وزيادة ألآلات الحديثة والمصانع ووسائل النقل وسهولة الاتصالات التي تزيد من عملية الاستثمار.

د- التقدم التكنولوجي، ويتمثل التقدم التكنولوجي في استخدام التكنولوجية الحدية وتوفير طرقاً حديثة للانتاج، واشكالاً جديدة لمنظمات ومؤسسات الاعمال.

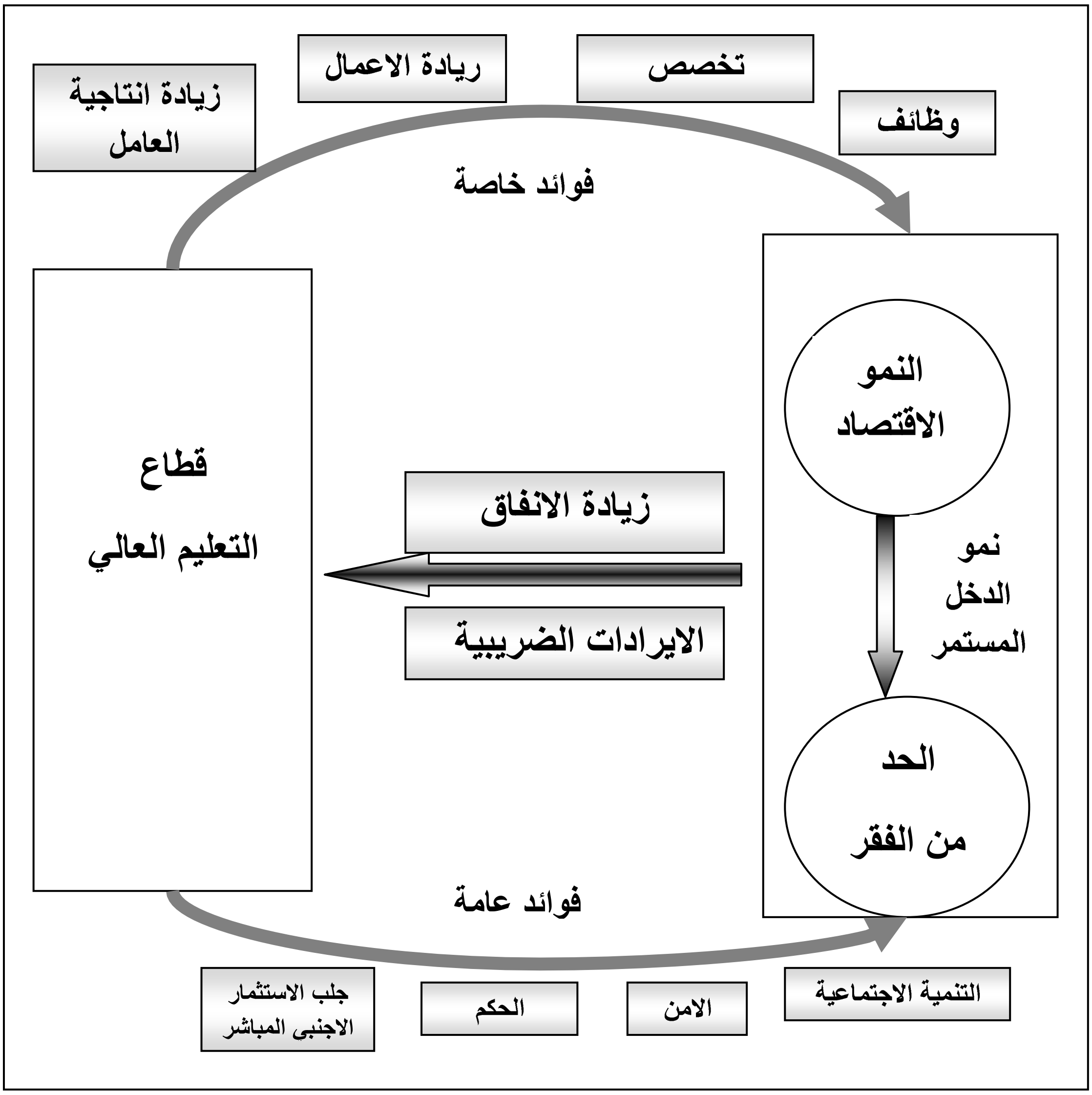
(1-4: الروابط المفاهيمية بين التعليم العالي و النمو الاقتصادي

كما لوحظ في الفصل السابق ان الاردن حقق تقدم في معدلات النمو الاقتصادي وفي نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، وفي هذا المبحث سوف نقوم بتقديم إطار مفاهيمي يحدد الكيفية التي يمكن ان تحدث هذه الاثار.

كما يبين الشكل رقم(10) كيف يمكن للتعليم العالي ان يؤدي الى النمو الاقتصادي من خلال كل القنوات الخاصة والعامة. الفوائد الخاصة للافراد راسخة وتشمل آفاق أفضل في توفير فرص عمل ورواتب أعلى، وقدرة اكبر على الادخار والاستثمار. وبالنتيجة تقود هذه الفوائد الى مستوى صحي افضل وتحسين نوعية الحياة، وبالتالي الامر الذي ادى الى الدوامة الفاضلة في تحسين متوسط العمر المتوقع الذي يمكن الافراد من العمل بشكل أكثر انتاجية على على المدى الطويل، مما يزيد من تعزيز الارباح مدى الحياة. ومن خلال التعرف على الفوائد العامة للتعليم تكون اقل على نطاق واسع، والذي يمكن ان يفسره هو اهمال العديد من الحكومات للتعليم والتعليم العالي بصورة خاصة كوسيلة للاستثمار العام. لكن المكاسب الفردية ايضاً يستفيد منها المجتمع ككل وذلك عندما تزيد وترتفع العوائد بالنسبة للافراد المتعلمين ترتفع عائدات الدولة من خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة. كما أنها تؤدي إلى مزيد من الاستهلاك وهو ما يعود بالفائدة على المنتجين من خلال جميع الخلفيات التعليمية. ومع اتجاه العالم بشكل متزايد نحو اقتصاد المعرفة، يمكن ان تساعد اقتصاديات التعليم العالي مواكبة واللحاق بركب المجتمعات الاكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية. ومن المؤكد ان خريجي التعليم العالي يكونون أكثر وعياً وأكثر قدرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة، بل هم أيضاً اكثر قدرة لتطوير أدوات ومهارات أنفسهم بصورة جديدة، تمكن معرفتهم أيضاً في تحسين المهارات و الفهم من زملاء العمل، في حين أن المزيد من الثقة

والدراية المكتسبة من التعليم العالي قد تولد روح المبادرة، مما له اثار ايجابية في خلق فرص العمل.(Bloom,et,al,2013)

شكل رقم(10). الاطار المفاهيمي لتأثير التعليم على الاقتصاد



Sources: Bloom, et ,al,(2013),Higher Education and Economic Growth in Africa

كذلك يمكن ان يكون للتعليم العالي فوائد مباشرة للقطاعات الاقتصادية، وذلك من خلال تزويد هذه تخريج المعلمين والمدرسين المدربين تدريباً جيداً، الذي بدوره يمَكن من تحسين نوعية النظم التعليمية الابتدائية والثانوية وإعطاء خريجي المرحة الثانوية فرص عمل اكبر للتقدم الاقتصادي، كون اي عملية تغيير او تطوير لابد من توافر جميع الاختصاصات والشهادات ولا تعتمد على

خريجي الدراسات العليا فقط، فمثلا مشروع بناء مستشفى يتطلب العمال الماهرين من الفنيين والمهندسين والإنشائيين وعند اكتمال المشروع يتطلب توفير الموظفين من اطباء وإداريين وفنيين. فمن خلال تدريب الاطباء وغيرهم من العاملين بمجال الصحة فإنه يمكن تحسين صحة المجتمع، الذي بدوره يعود على رفع انتاجية العامل عن طريق تقديم الرعاية الصحية الجيدة وتحسين المهارات والحكم الرشيد والقيادة السليمة، ويمكن للدولة مع الافراد ان تجد بيئة سياسية ملائمة للنمو، من خلال إنشاء المؤسسات القانونية والسياسية القوية والنزيهة وجعلها جزء من النسيج للبلد. وتطوير ثقافة العمل وخلق فرص عمل جديدة. وكذلك من الفوائد للتعليم هو زيادة المعرفة المتقدمة ومهارات اتخاذ القرار، مما يؤدي الى معالجة المشاكل البيئية وتحسين الامن ضد التهديدات الداخلية والخارجية.

المبحث الثاني : دور الاستثمار في التعليم في النمو الاقتصادي في الاردن للفترة 2000-2013

للتعليم دور مهم في تحقيق النمو الاقتصادي وخاصة التعليم العالي كونه يرفد جميع المؤسسات والقطاعات الانتاجية والصناعية بالقوة البشرية المدربة ونلاحظ في الجدول رقم(9) الذي يبين تطور كل من المتغيرات المستقلة المتمثلة بالإنفاق على التعليم وتوسع التعليم العالي المتمثل بأعداد الطلبة الملتحقين بالجامعات الرسمية والخاصة وبكافة المراحل (بكالوريوس ، دبلوم عالي ، ماجستير. ودكتوراه)، و المتغيرات التابعة وهي المؤشرات الرئيسية للنمو الاقتصادي المتمثل بنصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي و الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وإنتاجية العامل خلال الفترة 2000-2013.

جدول 9. نمو كلا من المتغيرات المستقلة والتابعة

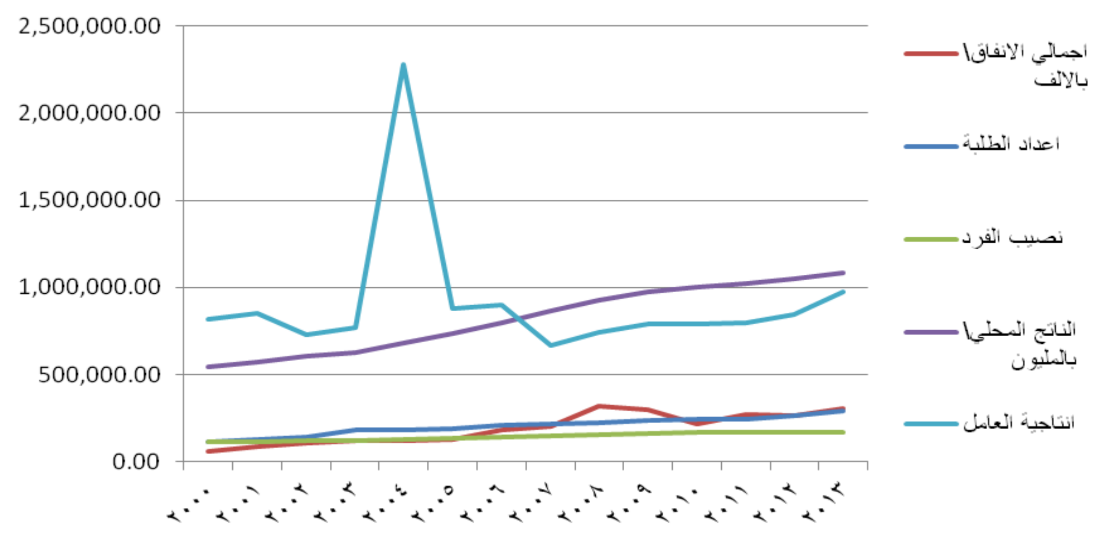
السنة	الانفاق على التعليم العالي* \ الف دينار اردني	اعداد الطلبة**	نصيب الفرد من الـGDP*** \دينار اردني	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي* \ مليون دينار	انتاجية العامل *** \دينار اردني
2000	57,750.90	112,483	1,115.65	5,418.70	820,145.30
2001	85,174.95	126,212	1,145.88	5,704.20	853,538.83
2002	104,634.06	143,514	1,183.64	6,034.20	730,179.09
2003	122,385.48	179,722	1,201.76	6,285.20	770,811.87
2004	124,570.71	179,722	1,275.46	6,823.70	2,277,603.47
2005	127,423.95	192,556	1,348.36	7,379.60	881,883.37
2006	180,043.79	208,174	1,424.45	7,976.90	901,854.15
2007	202,199.88	218,904	1,507.78	8,629.00	670,734.55
2008	322,127.52	226,401	1,581.73	9,253.10	742,743.62
2009	301,843.59	236,820	1,632.09	9,759.90	792,263.98
2010	217,757.46	244,199	1,669.82	9,985.50	788,308.20
2011	270,609.27	242,980	1,675.74	10,243.80	795,387.84
2012	266,751.06	263,375	1,682.72	10,515.30	844,670.25
2013	305,091.19	290,150	1,663.73	10,812.80	973,512.20

المصدر:*وزارة المالية\ دائرة الموازنة العامة\ قانون الموازنة للسنوات من 2000-2013

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي\ التقرير الاحصائي للسنوات من 2000-2013

*** عمل الباحث

شكل 11. نمو كلا من المتغيرات المستقلة والتابعة



المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة المالية ووزارة التعليم العالي الاردنية

من خلال ملاحظة الشكل رقم (11) نجد انه هناك نمو في كل من المؤشرات الرئيسية للاستثمار في التعليم والمتمثلة بالانفاق على التعليم العالي واعداد الطلبة الملتحقين بكافة المراحل(بكالوريوس، دبلوم عالي، ماجستير، ودكتوراه) والتي تمثل المتغيرات المستقلة، والمؤشرات الرئيسية للنمو الاقتصادي المتمثلة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وانتاجية العامل والتي تمثل المتغيرات التابعة، وهذا النمو في المتغيرات التابعة حسب النظرية الاقتصادية يعود للنمو في المتغيرات المستقلة، لكن لا يمكن تحديد ذلك السبب في نمو هذه المتغيرات بشكل اكثر دقة الا من خلال اجراء التحليل والاختبارات الاحصائية، وهذه ما سيثبته الفصل القادم حيث سيتم فيه اجراء الاختبارات الاحصائية اللازمة على المتغيرات المستقلة والتابعة واثبات فيما اذا كان هناك اثر للمتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة من عدمه.

الفصل الخامس

التحليل القياسي لقياس أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الاردن خلال الفترة 2000-2013

الاختبارات المستخدمة

(1-5) تمهيد

بعد الحصول على البيانات اللازمة، واستناداً إلى الدراسات السابقة والنظرية الاقتصادية ، تم تحديد متغيرات الدراسة، ومن ثم استخدمت الاختبارات الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برنامج (E-views)، وذلك بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات، ويمكن توضيح هذه الاختبارات بعد وضع نموذج الدراسة لكي تتوضح خطوات العمل وهو كالتالي:

نماذج الدراسة لقياس اثر كل من التوسع في التعليم العالي والإنفاق على التعليم العالي على كل من والناتج المحلي الإجمالي ، إنتاجية القوى العاملة ، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

$$L\,GDP = \alpha + \beta\, L\,SE + U \text{ ....(1)}$$

$$L\,PROD = \alpha_1 + \beta_1\, L\,SE + U \text{......................................(2)}$$

$$L\,PER = \alpha_2 + \beta_2\, L\,SE + U \text{..(3)}$$

$$L\,GDP = \alpha + \beta\, L\,ES + U \text{ ....(4)}$$

$$L\,PROD = \alpha_1 + \beta_1\, L\,ES + U \text{......................................(5)}$$

$$L\,PER = \alpha_2 + \beta_2\, L\,ES + U \text{..(6)}$$

L GDP : لوغاريتم الناتج المحلي.

LPROD : لوغاريتم الإنتاجية .

LPER : لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي

LSE, LES : لوغاريتم كل من التوسع في التعليم العالي والإنفاق على التعليم العالي.

U : حد الخطأ

(2-5) الاختبارات المستخدمة للنموذج:

بسبب التطور في مجال الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية، فقد اهتمت الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية باستقرار أو عدم استقرار تلك السلاسل، وخاصة بعدما نشر Nelson & Plosser (1982) دراستهما التي أكدا فيها أن معظم السلاسل الزمنية المالية للولايات المتحدة الأمريكية تحتوي على جذر الوحدة (Unit Root) أي أن معظم السلاسل الزمنية غير مستقرة (Non-Stationary)، وبالتالي فإن تطبيق الأساليب القياسية التقليدية على بيانات غير مستقرة إحصائياً سيؤدي إلى إظهار نتائج غير دقيقة أو زائفة، لذلك ستقوم الدراسة الحالية بتطبيق اختبارات جذر الوحدة مثل اختبار ديكي فولر (Dickey-Fuller) وفليبس بيرون (Phillips Peron)، للتأكد فيما إذا كانت هذه البيانات للمتغيرات المدروسة مستقرة أم غير مستقرة.

وتسعى الدراسة الحالية للحصول على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المشمولة في الدراسة، لذلك تم تطبيق أحد اختبارات التكامل المشترك (Co-Integration Test) الذي سيظهر وجود علاقة طويلة الأجل أم لا، وعند التثبت من وجود جذر الوحدة (Unit Root) في السلاسل الزمنية فيمكن الكشف عن ما إذا كان لديها اتجاه (Trend) أم لا، والمتوفرة ضمن أشكال اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller)، مع تحديد عدد سنوات الإبطاء لمعرفة هل يحتوي اتجاه أم لا، بحيث يتم إدخاله في حالات إجراء عمليات الانحدار المختلفة، لأن وجود اتجاه في البيانات للمتغيرات الداخلة في نموذج اقتصادي سيؤدي إلى ظهور أثر ذلك الاتجاه في معاملات المتغيرات الأخرى، وإذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى نأخذ الفرق الأول ويعاد اختبار الاستقرار مرة أخرى، فإذا لم تكن مستقرة نأخذ الفرق الثاني وهكذا، إلى أن تصبح السلسلة الزمنية الواحدة تتصف بالاستقرار، وعادة لا يتحقق استقرار السلاسل الزمنية إلا بفترات إبطاء أعلى من ا لدرجة الأولى، لذلك فإن اختبار ديكي فولر لفترة الإبطاء الأولى قد لا تكون مناسباً لإظهار استقرار السلاسل الزمنية، لذلك ستستخدم هذه الدراسة أحد أشكال الاختبار الذي يوفر فترة إبطاء أعلى مثل (Augmented Dickey-Fuller) و Perron (Phillips).

اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

غالباً ما تتسم البيانات الاقتصادية بوجود تغيرات هيكلية تؤثر على درجة استقرار السلاسل الزمنية، لذا يعد تحديد درجة الاستقرار مهماً قبل اختبار العلاقات بين المتغيرات، حيث يتطلب ذلك عدم استقرار البيانات وتكاملها من نفس الدرجة (السحيباني، 2007)، فإذا كانت سلسلة الفروق الأولى من سلسلة المتغير العشوائي مستقرة، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من المرتبة الأولى (Integrated of Order1) أي I(1).

أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) فإن السلسلة الأولى تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي I(2) وهكذا، إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال إنها متكاملة من الرتبة صفر، وهو بذلك لا يحمل جذر الوحدة، أي (I(0))، بشكل عام فإن السلسلة (X_t) تكون متكاملة من الدرجة (d) إذا كانت ساكنة عند مستوى الفروق (d)، لذا فإنها تحتوي على عدد (d) جذر وحدة (Seddighi, at.al., 2000).

وقد وضحت عدد من الدراسات منها دراسة Nelson and Polsser (1982) أن أغلب السلاسل الزمنية تحتوي جذر الوحدة، وكذلك بينت الدراسات التي قام بها (1989) Stock and Watson أن مستويات تلك السلاسل الزمنية غير مستقرة. وهذا معناه أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن بوجود جذور الوحدة في أي سلسلة زمنية، والتي من شأنه أن يؤدي إلى وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي (العبدلي،2005). ويوجد هناك عدد من الاختبارات التي يمكن استخدامها للتأكد من وجود أو عدم وجود جذر الوحدة، أي لتحديد مدى استقرار السلسلة الزمنية منها طريقة Phillips and Perron (1988) (PP). واختبار ديكي فوللر المطور (Augmented Dickey-Fuller) (ADF) وقد يختلف (PP) عن (ADF) بكونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق والذي يأخذ في الاعتبار الارتباط في الفروق الأولى في سلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير العلمي (Nonparametric Correction) ويسمح بوجود متوسط لا يساوي صفر واتجاه خطي للزمن.ويستخدم لاختبار استقرار المتغيرات المستعملة عبر الزمن (Gujarati & Porter, 2009) والاختبارات التقليدية، لاستقرار السلاسل الزمنية على غرار اختبار ديكي فولر وفيليبس بيرون تختبر فرضية وجود جذر الوحدة (وبالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية) كفرضية عدمية.

اختبار ديكي فوللر المطور (Augmented Dickey-Fuller Test):

يقوم اختبار ديكي – فوللر على اختبار فرضية وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية معينة (Y_t)، اعتماداً على الصيغة التالية (Gujarati & Porter, 2009):

$$Y_t - Y_{t-1} = \beta Y_{(t-1)} - Y_{(t-1)} + U_{(t)}$$

$$\Delta Y_t = \rho Y_{(t-1)} + U_{(t)} \text{ …………………………………. (7)}$$

β : Coefficient.

Y_t : المتغير في الفترة t.

$Y_{(t-1)}$: المتغير في الفترة السابقة t-1.

ρ : معامل الارتباط من $Y_t - Y_{t-1}$.

ΔY_t : مقدار التغير في المتغير Y_t.

حيث يفترض اختبار ديكي-فوللر أن الخطأ العشوائي (U_t) يخضع لفرضية التشويش الأبيض (White Noise Disturbances)، ويختبر وجود الفرضية العدمية التي تنص على وجود جذر الوحدة، وبالتالي عدم سكون السلسلة الزمنية، عن طريق اختبار (t) ويمكن صياغة الفرضية العدمية (H_0) والتي يتم اختبارها والفرضية البديلة (H_1) كما يلي:

$$H0: B=1$$

$$H1: B<1$$

المعادلة (7) تعتبر إحدى الحالات الثلاثة التي يختبر عندها سكون السلسلة الزمنية، وفيما يلي صيغ الحالات الثلاثة:

$$\Delta Y_t = \propto + \beta Y_{(t-1)} + \beta_t + U_{(t)} \text{ ……………… (القاطع والاتجاه)}$$

$$\Delta Y_t = \propto + \beta Y_{(t-1)} + U_{(t)} \text{ ………………………… (القاطع)}$$

$$\Delta Y_t = \beta Y_{(t-1)} + U_{(t)} \text{ …………………………… (بدون القاطع والاتجاه)}$$

حيث يتم رفض الفرضية الصفرية (وجود جذر الوحدة)، وبالتالي عدم سكون السلسلة الزمنية، في حال كانت القيمة المطلقة لـ (t) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، عندئذ يصار إلى قبول الفرضية البديلة (عدم وجود جذر الوحدة)، وبالتالي سكون السلسلة الزمنية. أما إذا كانت القيمة المطلقة لـ (t) أقل من القيمة الجدولية، عندئذ يصار إلى إعادة الاختبار مع أخذ الفرق الأول حتى نصل إلى حالة سكون السلسلة الزمنية (Gujarati & Porter, 2009).

اختبار فليبس بيرون(Phillips Perron)

يقوم هذا الاختبار على إدخال تصحيح للارتباط الذاتي باستخدام طريقة غير علمية، وما يميز هذا الاختبار انه يأخذ في الاعتبار التغيرات الهيكلية للسلسة الزمنية، فهو ذو قوة اختبارية اكبر من اختبار ADF لرفض فرضية خاطئة بوجود جذر الوحدة، حيث انه يختلف عنDF وADF في انه لا يحتوى على قيم متباطئة للفروق، والذي يأخذ في الاعتبار الفروق الأولى للسلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير المعامل (Correlated Non Parametric) ويسمح بوجود متوسط يساوي صفر واتجاه خطى للزمن أي أنه لا يستند إلى توزيع معامل لحد الخطأ.

(3-5) طرق علاج عدم الاستقرار في بيانات السلسلة الزمنية:

ولتجنب الآثار التي تنعكس على عدم استقرار وسكون السلسلة الزمنية يجب معالجة استقرارها عن طريق إحدى المعالجات المعروفة مثل طريقة الفروق وطريقة التحويل اللوغريتمى وغيرها.

ومن أهم طرق تحقيق استقرار السلسلة الزمنية هي طريقة الفروق وتقوم هذه الطريقة على مبدأ طرح القيم بعضها من البعض الآخر وغالبا نتيجة هذه العملية الحصول على بيانات قيمتها اصغر من البيانات الأصلية وهذا يعنى تقليل التبادل، وهذه الطريقة تكون صالحة لمجموعة من البيانات على خلا ف الطرق الأخرى التي تضع قيوداً على البيانات فمثل التحويل اللوغريتمى استخدامه يشترط عدم وجود قيم سالبة في البيانات، عموما طريقة الفروق من أكثر الطرق استخداماً في البيانات بشكل عام وفي بيانات السلاسل الزمنية بشكل خاص.(فندل،2005).

اختبار الانحدار الخطي (Linear Regression):

يُعتبر نموذج تحليل الانحدار من أكثر أدوات التحليل الإحصائي استخداماً، ويهتم نموذج الانحدار بتقدير الأثر بين متغير كمي، وهو المتغير التابع، ومتغير كمي أخر، وهو المتغير المستقل. وينتج عن هذا النموذج معادلة إحصائية خطية يمكن استخدامها لتفسير العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المُستقل.

ويهتم تحليل الانحدار الخطي بدراسة و تحليل أثر متغير مستقل على متغير تابع. وعند استخدام متغير مستقل لتفسير التباين في المتغير التابع فنحن نحاول زيادة درجة التفسير، ولذلك كلما كانت المتغيرات المستقلة المستخدمة في قياس الانحدار ذات ارتباط قوي مع المتغير التابع، كلما زادت درجة التفسير، والعكس صحيح. لذا عند اختيار المتغيرات المستقلة يجب أن تتوفر لدينا درجة كافية من المعرفة مما يوحي بوجود ذلك الارتباط، لذلك حاولنا الرجوع إلى الدراسات السابقة والنظرية الاقتصادية لتحديد هذه المتغيرات.

أ. نتائج اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات :

ومن أجل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام كل من اختبار ديكي فولر المطور وفيلبس بيرون وذلك للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية حيث أن عدم استقرارية السلاسل الزمنية يؤدي إلى نتائج انحدار مزيفة غير حقيقية، وبالتالي تم إجراء الاختبارين لمتغيرات الدراسة عند المستوى وتبين من خلال النتائج في الجدول(10) ان جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى وبالتالي لابد من اخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر وفيلبس بيرون) ان السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة وهذا يشير إلى ان تأثير كافة الصدمات المؤقتة سوف يتلاشى مع الزمن في المدى الطويل خاصة ان اختبار فيلبس بيرون يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء العشوائية واشمل من اختبار (ديكي فولر) وبالتالي البيانات أصبحت جاهزة للتحليل.

جدول رقم (10) اختبار فيليبس بيرن (PP) واختبار ديكي فولر المطور(ADF)

المتغير	المستوى	احتمالية ADF	احتمالية PP
LGDP	عند المستوى	0.8934	0.5423
	الفرق الأول	.0012	.0029
LPROD	عند المستوى	0.2341	0.1002
	الفرق الأول	0.0000	0.0000
LPER	عند المستوى	0.9664	0.9253
	الفرق الأول	0.0013	0.0020
LES	عند المستوى	0.8756	0.3420
	الفرق الاول	0.0010	0.0021
LSE	عند المستوى	0.9231	0.5412
	الفرق الاول	0.000	o.ooo

المصدر: من إعداد الباحث – مخرجات برمجية E-Views

(4-5) نتائج اختبار صحة النموذج:

(1) اختبار وايت هالبيرت لاختبار تجانس التباين (Homogeneity test)

الجدول رقم (11) اختبار وايت هالبيرت لاختبار التجانس

White Heteroskedasticity Test			
F-Statistic	0.81	Probability	0.497
Obs* R-squared	3.276	Probability	0.495

المصدر: من إعداد الباحث – مخرجات برمجية E-Views.

تم استخدام اختبار (White Heteroscedasticity Test) لاختبار فيما إذا كانت البواقي متجانسة التباين أم مختلفة. الفرضية العدمية (H_0): تباين البواقي متجانس.

نلاحظ من الاختبار في الجدول رقم (11) أن مستوى المعنوية أكبر من (5%) إذاً نقبل الفرضية العدمية، وهي أن البواقي ليست مختلفة، أي أنها متجانسة، بمعنى أن التغاير بين قيم حد الخطأ يساوي صفر.

جدول(12) اختبار جار-كوبيرا لاختبار التوزيع الطبيعي (Normal Distribution Test)

Normal Distribution Test			
Jarque-Bera	0.428767	Probability	0.719236

المصدر: من إعداد الباحث – مخرجات برمجية E-Views.

تم استخدام اختبار (Jarque-Bera Test) لاختبار فيما إذا كانت البواقي موزعة طبيعياً.

H_0: البواقي ذات توزيع طبيعي. H_1: البواقي ليست ذات توزيع طبيعي.

إذا كانت الاحتمالية (Probability) أكبر من (5%) نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة.

ويلاحظ من الجدول (12) أن قيمة جار-كوبيرا كانت (0.428767) ومستوى معنوية (0.719236)، وبذلك نقبل الفرضية العدمية وهي أن البواقي ذات توزيع طبيعي.

(5-5) نتائج تحليل الانحدار (Regression):

الفرضية الاولى (أ)- لا يوجد اثر للإنفاق على التعليم العالي على الناتج المحلي الاجمالي

يبين الجدول رقم(13) نتائج الانحدار لأثر الإنفاق على التعليم العالي على الناتج المحلي الإجمالي ويتضح من النتائج وجود اثر ايجابي وذو دلالة إحصائية للإنفاق على التعليم العالي على الناتج المحلي الإجمالي ، حيث كانت قيمة معامل النفقات على التعليم العالي (0,434) إي إن زيادة الإنفاق على التعليم العالي بمقدار (1%) يودي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0,434) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ، وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر للإنفاق على التعليم العالي على الناتج المحلي الإجمالي ونقبل الفرضية البديلة بوجود اثر ايجابي للإنفاق على التعليم العالي على الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية حيث أنه كلما زاد الانفاق على التعليم العالي،فان ذلك يؤدي الى زيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة مستوى الإنتاج وإيجاد فرص عمل جديدة.

جدول رقم (13) نتائج تحليل الانحدار لقياس أثر الإنفاق على التعليم العالي على الناتج المحلي الاجمالي

Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob.
Constant	.329	1.021	0.328
LSE	0.434	11.092	0.000
R^2	0.911	Adjusted R^2	0.904
R	0.955	F 123.032	0.000

المصدر: من إعداد الباحث – مخرجات برمجية E-Views.

الفرضية الاولى (ب)- لا يوجد اثر للإنفاق على التعليم العالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يبن الجدول رقم(14) نتائج الانحدار لأثر الإنفاق على التعليم العالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ويتضح من النتائج وجود اثر ايجابي وذو دلالة إحصائية للإنفاق على التعليم العالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، حيث كانت قيمة معامل النفقات على التعليم العالي (0,278) اي ان زيادة الإنفاق على التعليم العالي بمقدار (1%) يؤدي الى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0,278) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ، وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر للإنفاق على التعليم العالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونقبل الفرضية البديلة بوجود اثر ايجابي للإنفاق على التعليم العالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (14) نتائج تحليل الانحدار لقياس اثر للإنفاق على التعليم العالي على تصيب الفرد من النـاتج المحلي الاجمالي:

Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob.
Constant	.863	4.017	.002
LSE	.278	10.655	0.000
R^2	.904	Adjusted R^2	.896
R	.951(a)	F 113.521	0.000

المصدر: من إعداد الباحث – مخرجات برمجية E-Views.

الفرضية الاولى (ج) - لا يوجد أثر للإنفاق على التعليم العالي على انتاجية القوى العاملة

يبين الجدول رقم(15) نتائج الانحدار لأثر الإنفاق على التعليم العالي على انتاجية القوى العاملة ويتضح من النتائج عدم وجود أثر ايجابي وذو دلالة إحصائية للإنفاق على التعليم العالي على انتاجية القوى العاملة، حيث كانت قيمة المعنوية (0,601) إي اكبر من (5%) وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر للإنفاق على التعليم العالي على انتاجية القوى العاملة ونرفض الفرضية البديلة بوجود أثر ايجابي للإنفاق على التعليم العالي على انتاجية القوى العاملة.

جدول رقم (15) نتائج تحليل الانحدار لقياس اثر الإنفاق على التعليم العالي على انتاجبة القوى العاملة

Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob.
Constant	6.625	5.193	.000
LSE	-.083	-.537	.601
R^2	.023	Adjusted R^2	-.058
R	.153(a)	F .288	0.601

المصدر: من إعداد الباحث – مخرجات برمجية E-Views.

الفرضية الاولى: من خلال نتائج الاختبارات لقياس اثر الانفاق على التعليم العالي على النمو الاقتصادي نستنتج انه يوجد اثر ذو دلالة احصائية للإنفاق على التعليم على النمو الاقتصادي في الاردن خلال الفترة 2000-2013

الفرضية الثانية (أ) - لا يوجد اثر للتوسع في التعليم العالي على الناتج المحلي الإجمالي

يبن الجدول رقم(16) نتائج الانحدار لقياس أثر التوسع في أعداد طلبة التعليم العالي على الناتج المحلي الإجمالي ويتضح من النتائج وجود اثر ايجابي وذو دلالة إحصائية لأثر التوسع في أعداد الطلبة على الناتج المحلي الإجمالي ، حيث كانت قيمة معامل التوسع في أعداد الطلبة (0,839) أي أن التوسع في أعداد الطلبة بمقدار (1%) يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0,839) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ، وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر للتوسع في أعداد الطلبة على الناتج المحلي الإجمالي ونقبل الفرضية البديلة بوجود اثر ايجابي للتوسع في أعداد الطلبة على الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (16) نتائج تحليل الانحدار لقياس اثر للتوسع في التعليم العالي على الناتج المحلي الاجمالي

Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob.
Constant	-.542	-1.478	.165
LES	.839	12.127	.000
R^2	.925	Adjusted R^2	.918
R	.962(a)	F 147.074	0.000

المصدر: من إعداد الباحث – مخرجات برمجية E-Views.

الفرضية الثانية (ب) - لا يوجد اثر للتوسع في التعليم العالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يبن الجدول رقم(17) نتائج الانحدار لقياس أثر التوسع في التعليم العالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ويتضح من النتائج وجود اثر ايجابي وذو دلالة إحصائية للتوسع في

التعليم العالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، حيث كانت قيمة معامل التوسع في التعليم العالي (0,531) أي أن التوسع في التعليم العالي بمقدار (1%) يؤدي الى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0,531) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ، وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر للتوسع في التعليم العالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونقبل الفرضية البديلة بوجود اثر ايجابي للتوسع في التعليم العالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (17) نتائج تحليل الانحدار لقياس اثر للتوسع في التعليم العالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob.
Constant	.342	1.226	.244
LES	.531	10.068	.000
R^2	.894	Adjusted R^2	.885
R	.946(a)	F 101.369	0.000

المصدر: من إعداد الباحث – مخرجات برمجية E-Views.

الفرضية الثانية (ج)- لا يوجد اثر للتوسع في التعليم العالي على الإنتاجية

يبن الجدول رقم(18) نتائج الانحدار لقياس أثر التوسع في التعليم العالي على انتاجية القوى العاملة ويتضح من النتائج عدم وجود اثر ايجابي ذو دلالة إحصائية للتوسع في التعليم العالي على انتاجية القوى العاملة، حيث كانت القيمة المعنوية (0,873) اي اكبر من (5%) وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر للتوسع في التعليم العالي على انتاجية القوى العاملة ونرفض الفرضية البديلة بوجود اثر ايجابي للتوسع في التعليم العالي على انتاجية القوى العاملة.

جدول رقم (18) نتائج تحليل الانحدار لقياس اثر التوسع في التعليم العالي على الانتاجية:

Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob.
Constant	6.201	3.895	.002
LES	-.049	-.164	.873
R^2	.002	Adjusted R^2	-.081
R	.047(a)	F .027	0.

المصدر: من إعداد الباحث – مخرجات برمجية E-Views.

الفرضية الثانية: من خلال نتائج الاختبارات لقياس اثر التوسع في التعليم العالي على النمو الاقتصادي نستنتج انه يوجد اثر ذو دلالة احصائية للتوسع في التعليم (المتمثل في زيادة اعداد طلبة مراحل التعليم العالي) على النمو الاقتصادي في الاردن خلال الفترة 2000-2013

(5-6) نتائج التحليل القياسي للمتغيرات

- اختبار الاستقراريه بين أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى ولكن بعد اخذ الفرق الأول أصبحت جميع المتغيرات مستقرة
- اختبار (White Heteroscedasticity Test) لاختبار فيما إذا كانت البواقي متجانسة التباين أم مختلفة. بين أن البواقي متجانسة، بمعنى أن التغاير بين قيم حد الخطأ يساوي صفر.
- اختبار (Jarque-Bera Test) بين أن البواقي موزعة طبيعياً.
- نتائج الانحدار لأثر الإنفاق على التعليم العالي على الناتج المحلي الإجمالي وجود اثر ايجابي وذو دلالة إحصائية للإنفاق على التعليم العالي على الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي نقبل الفرضية البديلة بوجود اثر ايجابي للإنفاق على التعليم العالي على الناتج المحلي الإجمالي .
- نتائج الانحدار لأثر الإنفاق على التعليم العالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين وجود اثر ايجابي وذو دلالة إحصائية للإنفاق على التعليم العالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي نقبل الفرضية

البديلة بوجود اثر ايجابي للإنفاق على التعليم العالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

- نتائج الانحدار لأثر الإنفاق على التعليم العالي على انتاجية القوى العاملة بين وجود اثر ايجابي وذو دلالة إحصائية للإنفاق على التعليم العالي على انتاجية القوى العاملة، وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر للإنفاق على التعليم العالي على انتاجية القوى العاملة.
- نتائج الانحدار لأثر التوسع في إعداد الطلبة على الناتج المحلي الإجمالي بين وجود اثر ايجابي وذو دلالة إحصائية لأثر التوسع في إعداد الطلبة على الناتج المحلي الإجمالي ، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة بوجود اثر ايجابي للتوسع في إعداد الطلبة على الناتج المحلي الإجمالي.
- نتائج الانحدار لأثر للتوسع في التعليم العالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين وجود اثر ايجابي وذو دلالة إحصائية للتوسع في التعليم العالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة بوجود اثر ايجابي للتوسع في التعليم العالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- نتائج الانحدار لأثر التوسع في التعليم العالي على انتاجية القوى العاملة بين عدم وجود اثر ايجابي وذو دلالة إحصائية للإنفاق على التعليم العالي على انتاجية القوى العاملة، وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر للتوسع في التعليم العالي على انتاجية القوى العاملة

النتائج

بعد تحليل البيانات اللازمة لبيان اثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة توصلت الدراسة الى الاتي:-

1- وجود اثر ايجابي وذو دلالة إحصائية للإنفاق على التعليم العالي على الناتج المحلي الإجمالي ، حيث كانت قيمة معامل النفقات على التعليم العالي (0,434) إي إن زيادة الإنفاق على التعليم العالي بمقدار (1%) يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0,434) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية حيث أنه كلما زاد الانفاق على التعليم العالي،فان ذلك يؤدي الى زيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة مستوى الإنتاج وإيجاد فرص عمل جديدة

2- وجود اثر ايجابي وذو دلالة إحصائية للإنفاق على التعليم العالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، حيث كانت قيمة معامل النفقات على التعليم العالي (0,278) اي ان زيادة الإنفاق على التعليم العالي بمقدار (1%) يؤدي الى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0,278) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

3- عدم وجود أثر ايجابي وذو دلالة إحصائية للإنفاق على التعليم العالي على انتاجية القوى العاملة، حيث كانت قيمة المعنوية (0,601) إي اكبر من (5%) وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر للإنفاق على التعليم العالي على انتاجبة القوى العاملة ونرفض الفرضية البديلة بوجود أثر ايجابي للإنفاق على التعليم العالي على انتاجبة القوى العاملة

4- **من خلال نتائج الاختبارات لقياس اثر الانفاق على التعليم العالي على النمو الاقتصادي نستنتج انه يوجد اثر ذو دلالة احصائية للإنفاق على التعليم على النمو الاقتصادي في الاردن خلال الفترة 2000-2013**

5- وجود اثر ايجابي وذو دلالة إحصائية لأثر التوسع في أعداد الطلبة على الناتج المحلي الإجمالي ، حيث كانت قيمة معامل التوسع في أعداد الطلبة (0,839) أي أن التوسع في أعداد الطلبة بمقدار (1%) يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0,839) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

6- وجود اثر ايجابي وذو دلالة إحصائية للتوسع في التعليم العالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، حيث كانت قيمة معامل التوسع في التعليم العالي (0,531) أي أن التوسع في التعليم العالي بمقدار (1%) يؤدي الى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0,531) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

7- عدم وجود اثر ايجابي ذو دلالة إحصائية للتوسع في التعليم العالي على انتاجية القوى العاملة، حيث كانت القيمة المعنوية (0,873) اي اكبر من (5%) وبالتالي نقبل فرضية

العدم التي تنص على عدم وجود اثر للتوسع في التعليم العالي على انتاجبة القوى العاملة ونرفض الفرضية البديلة بوجود اثر ايجابي للتوسع في التعليم العالي على انتاجبة القوى العاملة.

8- **من خلال نتائج الاختبارات لقياس اثر التوسع في التعليم العالي على النمو الاقتصادي نستنتج انه يوجد اثر ذو دلالة احصائية للتوسع في التعليم (المتمثل في زيادة اعداد طلبة مراحل التعليم العالي) على النمو الاقتصادي في الاردن خلال الفترة 2000-2013**

التوصيات

1- ضرورة الاهتمام بالتعليم التقني والفني، والعمل على ربط مخرجات التعليم العالي وخاصة الفني منها مع احتياجات السوق المحلية.

2- ضرورة التوسع في برامج الدراسات العليا وخاصة العلمية لما له اثر ايجابي على النمو الاقتصادي، والعمل على توفير وتخصيص الموارد المالية الكافية لمواكبة التطور التكنولوجي في مؤسسات التعليم العالي في العالم.

3- العمل على انشاء مراكز تمييز في التخصصات العلمية في كل جامعة وربطها بمرجع رئيسي تشرف عليه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي واعطائه الدور اللازم في تشجيع الكفاءات العلمية على الابداع.

4- ضرورة التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص في وضع سياسة تعليمية ترتبط باحتياجات النمو الاقتصادي وسوق العمل المحلي والاقليمي ووضع تصور شامل للمستقبل بحيث تتحدد اولويات الاستثمار في التعليم العالي بما ينسجم والتوسع في اعداد الطلبة حتى يصبح التعليم العالي مفتاح النمو الاقتصادي للبلد.

5- ربط الجامعات الخاصة بالجامعات الرسمية من حيث توفير الاحصاءات والبيانات المالية اللازمة لإجراء البحوث والدراسات العليا والتطويرية بما يخدم طلبة الدراسات العليا.

المصادر والمراجع

أ- المصادر باللغة العربية

1- ايسترلي، وليام (1991)، السياسة الاقتصادية والنمو الاقتصادي، **مجلة التمويل والتنمية**، سبتمبر المجلد 28، عدد 3، صادرة عن صندوق البنك الدولي.

2- بدر، ماجد، وآخرون(1990) **تطور الإنفاق العام على التعليم خلال العقدين الماضيين في الأردن**، بحث غير منشور،قسم اقتصاديات التعليم ، وزارة التربية والتعليم، عمان: الأردن.

3- بغداوي، جميلة (2007)، **اثر الاستثمار في التعليم على النمو الانتاجي في الجزائر. دراسة اقتصادية قياسية لحالة الجزائر الفترة 1975/ 2003**، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر.

4- بن عمار، حسيبة(2009)، **تكوين الموارد البشرية في المنظومة التربوية الجزائرية دراسة حالة: تكوين المكونين في ولاية قسنطينة**، رسالة ماجستير (غير منشورة) ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

5- البنك المركزي الاردني، نشرات سنوية مختلفة للاعوام 2000 الى 2014.

6- الحسن، احسان محمد و عباس، فاضل (1982)،**الموارد البشرية**، (1)، بغداد، العراق: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

7- حسن، محمد يوسف (1990)، أثر الانتشار التعليمي على التنمية الاقتصادية: دراسة تحليلية في الدول النامية، **الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس**، دار الفكر العربي: مصر القاهرة،ط1.

8- الحمش، منير، (2003)، **الاصلاح الاقتصادي بين اوهام الليبرالية الاقتصادية الجديدة وحق الشعوب في الحياة**، (ط1) سوريا: دار الرضا لنشر.

9- دائرة الاحصاءات العامة، تقارير احصائية مختلفة للاعوام من 2000 الى 2013

10- الدوري، زكريا مطلك، الساعدي، مؤيد يوسف(2002)، رأس المال الاجتماعي التنظيمي. **مجلة العلوم الادارية والاقتصادية**، المجلد العدد9

11- الراوي، منصور(1991)، دراسات في السكان والعمالة والهجرة في الوطن العربي، العراق: دار الكتب للطباعة والنشر في جامعة الموصل .

12- الربيعي، فلاح حسن(2008)، تطور اهتمام الفكر التنموي بالتنمية البشرية،**الحوار المتمدن**، العدد(2305)

13- الرشدان، عبد الله زاهي(2008)، **في اقتصاديات التعليم**، (ط3)، الاردن: دار وائل للنشر.
14- الساعدي، سليمان بن صالح بن علي (2011)، **اثر الاستثمار في رأس المال البشري في قطاع التعليم العالي على النمو الاقتصادي في سلطنة عُمان خلال الفترة 1995-2009**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الاردن.
15- السحيباني، صالح إبراهيم (2007)، **سوق الأسهم والنمو الاقتصادي علاقات الارتباط والسببية، اللقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودي (الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية)**، جامعة الملك سعود، الرياض.
16- شيحان، شهاب حمد (2010)، فرص وتحديات الاستثمار البشري ودوره في التنمية الاقتصادية لدول عربية مختارة،**مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية**، مجلد(2)، الاصدار (4)، الصفحات: 293-328.
17- العاني، جمال عزيز (1985)**، تقييم الاداء الاقتصادي للتعليم العالي في العراق،** رسالة ماجستير،الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، العراق.
18- عبد الرحمن، إسماعيل، و عريقات، حربي محمد(2004)، **مفاهيم ونظم إقتصادية: التحليل الإقتصادي الكلي والجزئي**،(ط1)، الاردن: دار وائل للنشر.
19- عبد الله بن محمد المالكي ود.احمد بن سليمان بن عبيد(2003)، العائد الاقتصادي للاستثمار في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية،
20- العبدلي، عايد (2005)، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية**. مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي**، جامعة الأزهر، المجلد(9)، العدد(27).
21- عبيد، نغم حسين، 2002، اثر **استثمار رأس المال الفكري في الاداء المنظمي،** رسالة ماجستير، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
22- عجمية، محمد عبد العزيز، واخرون،(2007)، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، النظريات واستراتيجيات التمويل**، الاسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر.
23- العربي، أشرف(1997)، **التنمية البشرية في مصر: الوضع الحالي، اسبابه، انعكاساته، وإمكانية تطويره**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

24- العربي، اشرف،(2007)، رأس المال البشري في مصر – المفهوم- القياس- الوضع النسبي، **مجلة بحوث اقتصادية عربي**، العدد 39.

25- عيسى، رجاء عبد الله (2013)، العلاقة بين الاستثمار البشري والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1985-2010) وقياس العائد للاستثمار البشري (دراسة قياسية)، **مجلة العلوم الادراية والاقتصادية**. جامعة بغداد، المجلد(19)، العدد(74).

26- العيسى، نزار سعد الدين، وقطف ، إبراهيم سليمان،(2006)، **الإقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات**، (ط1)، عمان: دار حامد للتوزيع والنشر.

27- فرجاني ، نادر(1975)، تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي، (ط1) الكويت: مطابع صوت الخليج.

28- القاضي، عبد الحميد(1975)، **مقدمة التنمية والتحطيط الإقتصادي**، (ط1)، مصر: دار الجامعات المصرية للطباعة و النشر.

29- قسم التوثيق التربوي (1980)، **تاريخ التربية والتعليم في الاردن للفترة 1921-1970**، عمان: وزارة التربية والتعليم الاردنية.

30- القطيفي، عبد العزيز(1999)، **النمو الاقتصادي**، (ط1)، بغداد: جامعة بغداد.

31- المصبح، عماد الدين احمد(2006)، رأس المال البشري في سوريا- قياس عائد الاستثمار في رأس المال البشري، **ندوة الاقتصاد السوري**... رؤية شبابية، جمعية العلوم الاقتصادية،.

32- هيرش، فريد(1982)، **القيود الاجتماعية للنمو الاقتصادي**، ترجمة رفيق جبور، دمشق: منشورات وزارة الثقافة.

33- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الاردنية، التقرير الاحصائي للاعوام من 2000 الى 2013.

34- وزارة العمل الاردنية، تقارير مختلفة للاعوم من 2000 الى 2013.

35- وزارة المالية، دائرة الموازنة، قانون الموازنة للاعوام من 2000 الى 2014.

ب- المصادر باللغة الانجليزية:

1- Ankudinov, A. B., Biktemirova, M. K., & Khairullina, E. I. (2014). Investment in Higher Professional Education in Russia: Value-based Approach. Procedia-**Social and Behavioral Sciences**, 152, 1154-1159.

2- Backer S. Gary, and K.M Murphy (1990). "**Human** capital, fertility and Economic Growth" **Journal of political Economy**, Vol. 98 N 5, PP. 512-514.

3- Barro and Whales (1994). Losers and Winners in Economic Growth**. The international Bank for Reconstruction and Bank Development.**

4- Benson, C. S. (Ed.). (1963). **Perspectives on the Economics of Education**. Houghton Mifflin.

5- Bloom, D. E., Canning, D., Chan, K., & Luca, D. L. (2014). **Higher education and economic growth in Africa. Higher Education and Economic Growth in Africa** (December 18, 2014). International Journal of African Higher Education,1(1), 22-57.

6- COHN, Elchanan; GESKE, T,(1990). **The economics of education**, 3· Ed..

7- Ganegodage, K. R., & Rambaldi, A. N. (2011). The impact of education investment on Sri Lankan economic growth. Economics of Education Review,30(6), 1491-1502.

8- George Psacharopulos and Maureen Woodhall,(1986), Education for Development: An Analysis of Investment Choices (New York; World Bank; Oxford University Press

9- Gujarati, D and Porter, D. (2009). **Basic Econimetrics**, (5^{th} ed.). International Edition, McGraw Hill.

10- Harbison, Frederick Harris, and Charles Andrew Myers, (1964). **Education, manpower, and economic growth**: Strategies of human resource development. Tata McGraw-Hill Education,.

11- Ichiro otani and ,Delano Villanueva ,(1989). **Theoretical aspect of growth in developing countries** . IMF staff paper, Jun vol.36 n2 intentional Monetary fund UN World Bank.

12- J. Ben habib & M.M. Spiegel: **The role of Human capital and political instabitity in economic development** , C.V. star rcenter for applied economics ,

New York university faculty of arts and science department of economics Washington square,rr#92-24,may,1992.

13- J.Goff man and A.Skotlar,(1977). **economic factors affecting the financing of education** ...

14- Loening, J. L. (2005). **Effects of primary, secondary and tertiary education on economic growth**. World Bank Policy Research Working Paper, (3610).

15- Machlup, Fritz (1982), **Issues in the theory of Human Capital Education as Investment**. The Pakistan Development vol.22 pp3-42.

16- McMahom, (1987). **The Relation of Education and R&D to Productivity Growth in developing Countries of Africa**. Comparative of Education Review vol 6 N2 pp183 – 194.

17- Miller, H. P. (1960). Annual and lifetime income in relation to education: 1939-1959. **The American Economic Review**, 962-986.

18- Nelson and Plosser (1982), trend and random walks in macroeconomic time series, **journal of monetary economics**,10,139-162.

19- Phillips and Peron (1988), **Testing for unit root in time series regression biometeriku**,75,pp.335-346.

20- Richard G. Lipscy, Paul N. Courant and Christopher T. S. Ragan,(1998), **Microeconomics**, 12th ed. (New York; Addison Wesly.

21- Rogers, D. C., & Ruchlin, H. S. (1971). **Economics and education:** Principles and applications. Free Press.

22- Schultz. W. Theodore (1971) "**Education and Economic Growth**" UNESCO Paris.

23- Seddighi and Lawler (2000), **Econometrics**: practical approach, London, Routledge, pp.396.

24- Stock and Watson,(1989), New indexes of coincident and leading economic indicators, pp.351-409, **mit press national Bureau of economic research** .

25- Todaro & Smith,(2003), **''Economic Development** 8th edition'', Addison Wesley.

26- Tsamadias, C., & Prontzas, P. (2012). **The effect of education on economic growth in Greece over the period 1960–2000**. Education Economics, 20(5), 522-537.

Investment in Education and it is Impact on Economic Growth in Jordan for the period from 2000 to 2013

Prepared by

Mohammed Dhannoon Idan

Supervised by

Dr. Hussein Ali Al-Zuyoud

Abstract

The present study aimed at examining the effect of the investment in the higher education, which is represented by spending on education and increasing the number of undergraduate and graduate students, on the main indications of the economic growth, which is manifested in the per capita of the gross domestic product, labor productivity and the true gross domestic product, for the period from 2000 to 2013.

To this end, the study employed the descriptive analysis and the quantitative analysis of the economic model emerged from Coup Douglas, which links among the gross domestic product as a dependent variable along with the independent variables of the number of students and the fixed gross capital and the number of the highly educated students.

The study revealed, through the results of the slope to measure the effect of spending on the higher education, that there was a statistically significant effect of spending on the higher education on the gross domestic product and the per capita of the gross domestic product, but there was no effect of spending on the higher education on the labor productivity. In addition, there was a statistically significant effect of increasing the number of students on the true gross domestic product and the per capita of the true gross domestic product, but there was no significant effect of this increase on the labor productivity